مصرف السلام

AL SALAM BANK

Bahrain البحرين

التقرير السنوي | ٢٠٠٨

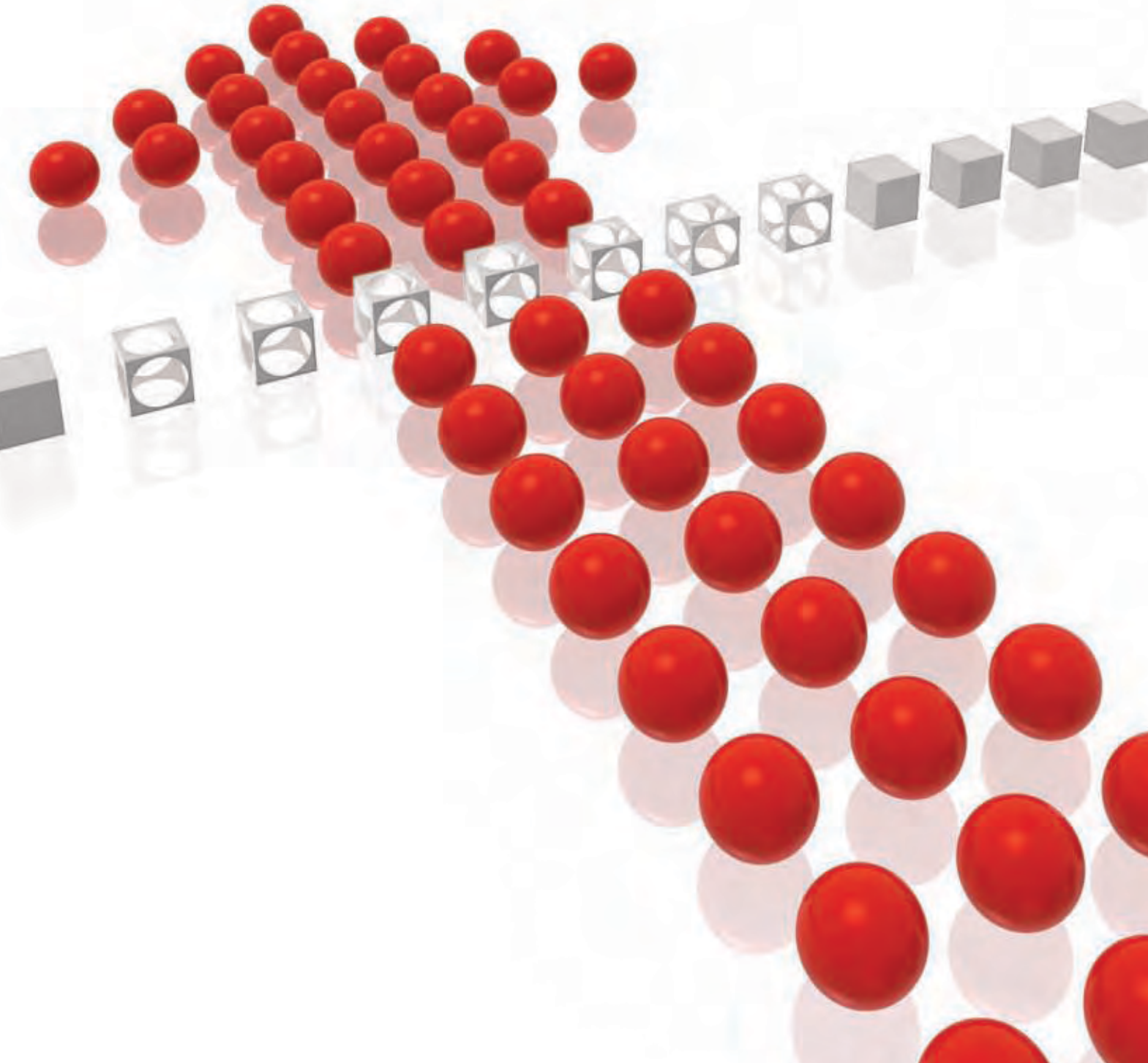

صاحب السمو الشيخ
سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد نائب القائد الأعلى

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الشيخ
خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء مملكة البحرين

المحتويات

المحتويات

نبذة عن المصرف	4
أهم المؤشرات السنوية	5
أعضاء مجلس الإدارة	6
أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	10
أعضاء فريق الإدارة التنفيذية	12
تقرير مجلس الإدارة إلى المساهمين	16
كلمة الرئيس التنفيذي	21
مراجعة الإدارة للعمليات والأنشطة	22
الحوكمة	26
إدارة المخاطر والالتزام	30
المسؤولية الاجتماعية	34
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	37
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	38
القوائم المالية	40
إيضاحات حول القوائم المالية	45

رسالتنا

رؤيتنا

رؤيتنا

أن نصبح قوة عالمية مؤثرة في صناعة الصيرفة الإسلامية من خلال توفير أرقى المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والسعي لبناء سمعة قوية كمصرف جدير بالثقة ويعمل على تنمية حقوق مساهميه

رسالتنا

- أن نصبح مصرفا شاملا يوفر منتجات وخدمات مالية إسلامية متميزة لقطاعات مستهدفة من العملاء والمستثمرين
- أن نبني حضورا عالميا قويا واسما تجاريا رائدا في عالم الصيرفة الإسلامية
- أن نحقق العوائد المالية المجزية لمستثمرينا ومساهمينا بناء على رغباتهم وأولوياتهم الاستثمارية

مصرف السلام
AL SALAM BANK
Bahrain البحرين

نبذة عن المصرف

يعتبر مصرف السلام-البحرين ش.م.ب.، الذي يتخذ من مملكة البحرين مقرا له، مصرفا إسلاميا ذو طابع حيوي ومتنوع.

ثمة عوامل رئيسية تساهم في إضفاء ميزة على خدمات المصرف ومنها:

- قاعدة متينة من رأس المال المدفوع
- كبار المؤسسين والمساهمين
- فريق إداري على درجة عالية من الكفاءة
- قاعدة من تقنيات المعلومات الحديثة
- نمط شامل من الخدمات التجارية تشمل الودائع وخدمات ومنتجات تمويل واستثمار
- حلول مبتكرة تلبي الاحتياجات الخاصة للعملاء وتنسجم مع الشريعة الإسلامية
- التزام صارم بالمسؤولية التجارية والاجتماعية

بدأ مصرف السلام-البحرين، الذي تأسس في ١٩ يناير ٢٠٠٦ في مملكة البحرين برأس مال مدفوع قدره ١٢٠ مليون دينار بحريني (٣١٨ مليون دولار أمريكي) عملياته التجارية في ١٧ أبريل ٢٠٠٦ ويمارس المصرف نشاطه وفقا للمبادئ الإسلامية والإجراءات التنظيمية المصارف الإسلامية والتي يحددها مصرف البحرين المركزي.

ويتشكل فريق العمل الإداري من مهنيين على درجة عالية من الكفاءة والتأهيل من ذوي الخبرات العالمية في قطاعات رئيسية مصرفية ومالية رئيسية والمجالات ذات الصلة. ويسند هذا الفريق قاعدة من تقنية المعلومات عالية الجودة وبيئة عمل ذكية وحديثة.

يلتزم المصرف بتطبيق المعايير العالمية وأفضل الممارسات المصرفية مع الحرص على العمل بأعلى درجات الأمانة والشفافية والثقة.

كما يبدي المصرف التزاما مماثلا بدوره كمؤسسة وطنية مختصة تسعى جاهدة لإضفاء قيمة على الرخاء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية التي يستثمر ويعمل فيها.

متطـور

متنـوع

مختلـف

أهم المؤشرات السنوية

المؤشرات المالية الرئيسة 2007

إجمالي الإيرادات التشغيلية (مليون)

صافي الأرباح (مليون)

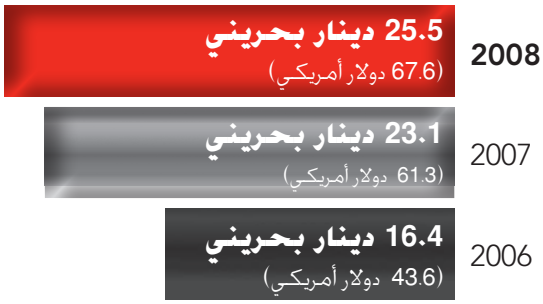

العائد على السهم

مجموع الأصول (مليون)

نسبة التكلفة إلى الدخل

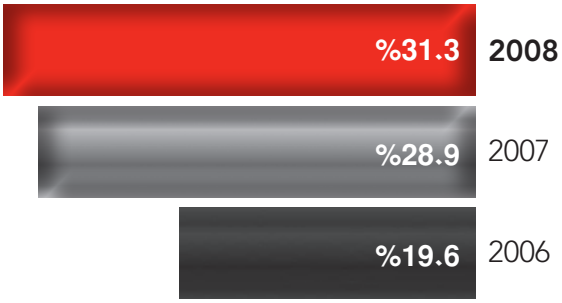

إجمالي حقوق المساهمين (مليون)

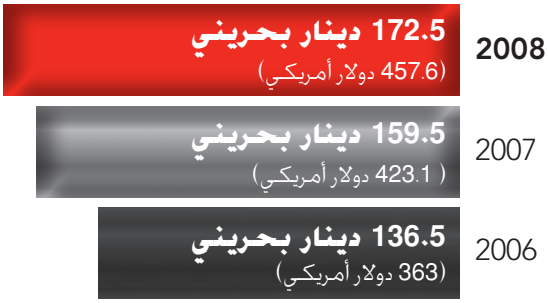

أعضاء مجلس الإدارة

على الرغم من أوضاع السوق السلبية جدا، تمكن المصرف من تحقيق نمو بنسبة 40% في إجمالي الموجودات مقارنة بما كانت عليه في 31 ديسمبر 2007، وزيادة بنسبة 10% في صافي الدخل للسنة مقارنة بالعام 2007.

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة محمد علي راشد العبار

رئيس مجلس الإدارة

سعادة محمد العبار هو العضو المؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة إعمار العقارية، وهي الشركة العالمية لتطوير العقارات ومقرها دبي. ويعد العبار رئيس "المجلس الاستشاري" لحكومة دبي، الذي يضم في عضويته نخبة من كبار المسئولين وصناع القرار في إمارة دبي، وهو عضو مجلس إدارة هيئة دبي للاستثمار والتطوير، والتي تعتبر الذراع الاستثماري لحكومة دبي، وعضو مجلس إدارة مجموعة نور للاستثمار التابعة لمجموعة دبي التي تقدم الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. العبار حائز على شهادة البكالوريوس في التمويل وإدارة الأعمال من جامعة سياتل الأمريكية، ويعمل بشكل قريب مع المنظمات غير الحكومية في المنطقة، حيث أنه يبدي اهتماما خاصا إلى الإصلاح التعليمي والإسكان. ولكونه محبا للرياضة، يرأس السيد العبار هيئة الإمارات للغولف.

حسين محمد سالم الميزة

نائب رئيس مجلس الإدارة، رئيس اللجنة التنفيذية

يعد اسم حسين محمد الميزة من ألمع الأسماء في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التمويل والبنوك خاصة التمويل والتأمين الإسلامي. وفي عام 1975م، وبعد تخرجه من جامعة بيروت العربية بدأ حياته العملية في بنك دبي الإسلامي. في شهر ديسمبر 2006 اختار المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية السيد حسين محمد الميزة أفضل شخصية مصرفية إسلامية لعام 2006. ويشغل السيد حسين الميزة حاليا عدة مناصب، هي: منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان)، نائب رئيس مجلس الإدارة لمصرف السلام-السودان، نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية لمصرف السلام-الجزائر، رئيس مجلس إدارة جلف جيت. كما أنه عضو مجلس إدارة شركة إعمار للصناعة والاستثمار وعضو لجنة الاستشارات بمركز دبي المالي العالمي وعضو مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ورئيس اللجنة الفنية لرابطة شركات التأمين وإعادة التأمين الإسلامية.

عصام بن عبد القادر المهيدب

عضو مجلس الإدارة

يشغل السيد عصام المهيدب منصب العضو المنتدب لمجموعة شركات عبد القادر المهيدب وأولاده إلى جانب عضوية مجالس إدارات عدد من الشركات التي تستثمر في مجالات مختلفة مثل البنوك، التأمين، السلع الاستهلاكية سريعة الحركة FMCG، قطاع التجزئة، قطاع البناء والتشييد، القطاع الصناعي، العقار والتطوير العمراني ومن بينها شركة إعمار الشرق الأوسط، الشركة المتحدة للسكر، أموال الخليج، شركة تبريد السعودية، شركة سينثومر الشرق الأوسط، شركة نستله، شركة داماس، الشركة الأولى للتطوير، شركة دبي للمقاولات، شركة اتحاد الخليج للتأمين، شركة الماسا العالمية كندا، شركة دناتا الكويت، شركة الأسماك السعودية، شركة صافولا للأغذية، شركة العزيزية بندة المتحدة وشركة أللطيفية للتجارة والمقاولات، إلى جانب عضويته في مجالس إدارة عدد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية منها صندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران، صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز لدعم المشاريع الصغيرة للسيدات.

أعضاء مجلس الإدارة

حبيب أحمد قاسم

عضو مجلس الإدارة

يرأس مجلس إدارة شركة المهد للاستثمار، وشركة البحرين لمخلوطات الحديد، وشركة البحرين لتوريد وتوزيع الكهرباء، وشركة كابيتال غروث ماجمنت، وشركة كواليتي واير برودكتس. كما يشغل أيضا منصب رئيس مجلس إدارة مدرسة المهد. وقد شغل السيد حبيب قاسم منصب وزير التجارة والزراعة بحكومة مملكة البحرين من 1976 إلى 1995. كما شغل منصب عضو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من العام 1997 إلى 2007.

محمد بن عمير يوسف المهيري

عضو مجلس الإدارة

يشغل السيد محمد بن عمير حاليا منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة بن عمير القابضة، وهو عضو مجلس إدارة في كل من شركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان) ومصرف السلام-السودان ومصرف السلام-الجزائر.

صالح سعيد أحمد لوتاه

عضو مجلس الإدارة

يشغل السيد صالح لوتاه حاليا منصب المدير التنفيذي لمجموعة صالح سعيد لوتاه، وهو عضو اللجنة التنفيذية لمجلس دبي للشئون الاقتصادية، ونائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر في حكومة دبي، وعضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الائتمان في بنك دبي الإسلامي، وعضو مجلس إدارة في شركة أملاك للتمويل (دبي) وأملاك الدولية (الرياض)، وشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان). وهو نائب رئيس مجلس الإدارة لجمعية دبي التعاونية (شركة الإسلامي للتغذية) كما يشغل أيضا منصب عضو مجلس الأمناء بكلية دبي الطبية للبنات وكلية دبي للصيدلة.

أعضاء مجلس الإدارة

سالم راشد سعيد المهندي

عضو مجلس الإدارة

يشغل السيد سالم المهندي حاليا منصب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية بجهاز أبوظبي للاستثمار، ورئيس مجلس إدارة بنك تونس والإمارات-أبوظبي القابضة، وعضو مجلس إدارة شركة إعمار العقارية، وعضو مجلس إدارة مصرف السلام-السودان، وعضو مجلس إدارة مصرف السلام-الجزائر. كما شغل سابقا عضوية مجالس الإدارة لبنك دبي الإسلامي ومصرف أبوظبي الإسلامي وشركة أبوظبي للاستثمار والشركة العربية للاستثمار وبنك الاستثمار العربي الأردني والمصرف العربي الدولي.

يوسف عبد الله تقي

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

السيد يوسف تقي محاسب قانوني معتمد وله خبرة واسعة في قطاع الخدمات المصرفية والمالية بدأها في عام 1983. وقد تقلد السيد يوسف تقي خلال حياته العملية مناصب عالية في عدد من المؤسسات في مملكة البحرين. وقبل التحاقه بمصرف السلام-البحرين عمل كنائب المدير العام ببيت التمويل الكويتي في مملكة البحرين، وتولى مسؤولية الإشراف على تأسيس بيت التمويل الكويتي في ماليزيا. وقد أمضى قبل ذلك 20 سنة لدى شركة أرنست ويونغ، قدم خلالها خدمات مهنية متميزة للكثير من المؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية. وقد تبوأ خلالها أعلى المناصب والتي كان آخرها منصب الشريك حيث كان مسئولا عن تقديم خدمات التدقيق والاستشارات للمؤسسات المالية الإسلامية. ويشغل السيد يوسف تقي حاليا منصب رئيس مجلس إدارة شركة منارة للتطوير العقاري ش.م.ب (مقفلة) وشركة آمار القابضة ش.م.ب (مقفلة) وشركة مصرف السلام-البحرين للوقود العضوي(هونغ كونغ) المحدودة وهي شركات تابعة للمصرف كما أنه عضو مجلس إدارة في مصرف السلام-الجزائر وشركة ألمنيوم البحرين.

خالد أحمد عبد الله العشار

أمين سر مجلس الإدارة

يمتلك خبرة إدارية تمتد إلى ما يقرب من 27 عاما. فبالإضافة إلى عمله في القطاع الحكومي تدرج السيد العشار في المناصب الإدارية في القطاع المصرفي حيث عمل في إدارة العمليات في بنك البحرين والكويت ثم انتقل إلى إدارة العمليات في المؤسسة العربية المصرفية ثم شغل منصب مدير الموارد البشرية والشئون الإدارية في مركز السيولة. ويتمتع السيد خالد العشار بخبرة واسعة في مجال تأسيس المصارف الإسلامية حيث ساهم في تأسيس مركز إدارة السيولة.

أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الدكتور حسين حامد حسان

الرئيس

الدكتور حسين حامد حسان حائز على درجة الدكتوراه من كلية الشريعة بجامعة الأزهر في القاهرة، ودرجة الماجستير في الفقه المقارن، والدبلوم في القانون المقارن (وكلاهما يعادلان درجة الدكتوراه) من المعهد الدولي للقانون المقارن بجامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. وهو حائز أيضا على درجة الماجستير في الفقه المقارن والدبلوم في الشريعة والقانون الخاص من جامعة القاهرة، ودرجة الليسانس في الشريعة من جامعة الأزهر. يرأس الدكتور حسين حامد حسان هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في العديد من البنوك والمصارف الإسلامية. كما يرأس الدكتور حسين أيضا مجمع الفقه الإسلامي في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو عضو في المجلس الأوروبي الإسلامي للبحوث والاستشارات في دبلن، أيرلندا، وخبير في اتحاد المصارف الإسلامي في جدة، المملكة العربية السعودية.

الدكتور علي محي الدين القره داغي

عضو

الدكتور علي القره داغي حائز على درجة الدكتوراه في الشريعة والقانون، ودرجة الماجستير في الشريعة والفقه المقارن من جامعة الأزهر بالقاهرة، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من جامعة بغداد بالعراق، وشهادة في الدراسات الإسلامية التقليدية تحت إشراف أصحاب الفضيلة العلماء في العراق، وهو أيضا خريج المعهد الإسلامي في العراق. والدكتور علي عضو هيئة التدريس بجامعة قطر وعضو في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك والمؤسسات المالية، وعضو أيضا في أكاديمية الفقه الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمجلس الأوروبي الإسلامي للإفتاء والبحوث، والاتحاد الدولي للعلماء المسلمين، واللجنة الاستشارية الأكاديمية بمركز الدراسات الإسلامية في جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة. وله العديد من المؤلفات والبحوث حول مواضيع تشمل أشكال التمويل الإسلامي، والفقه، والزكاة، والاقتصاد الإسلامي.

أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الشيخ عدنان عبد الله القطان

عضو

الشيخ عدنان القطان حائز على درجة الماجستير في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف من جامعة أم القرى في مكة المكرمة، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة وهو قاضي بالمحكمة الشرعية الكبرى التابعة لوزارة العدل بمملكة البحرين. الشيخ عدنان القطان عضو في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في عدد من البنوك والمؤسسات المالية، كذلك يرأس جمعية السنابل لرعاية الأيتام بمملكة البحرين، وهو أيضا رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية التابعة للديوان الملكي بمملكة البحرين، ورئيس بعثة البحرين للحج. وهو أيضا خطيب جامع مركز أحمد الفاتح الإسلامي. كما أسهم الشيخ عدنان القطان في وضع مسودة قانون الأحوال الشخصية بوزارة العدل.

الدكتور محمد عبد الحكيم زعير

عضو وأمين سر الهيئة

الدكتور محمد زعير حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، ودرجة الماجستير في الشريعة الإسلامية (اقتصاد)، ودرجة البكالوريوس في العلوم الإدارية، والدبلوم العالي في الدراسات الإسلامية. والدكتور عبد الحكيم عضو في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من المؤسسات المالية كما تشمل خبراته السابقة العمل لمدة 18 سنة لدى بنك مصر المركزي، كما شغل أيضا مناصب مختلفة منها رئيس إدارة الرقابة الشرعية في بنك دبي الإسلامي.

تقرير مجلس الإدارة إلى المساهمين

لقد كانت السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2008 ناجحة جدا، حيث وصل إجمالي موجودات المصرف إلى 554 مليون دينار بحريني (1,470 مليون دولار أمريكي)، وحقق المصرف أرباحا صافية قياسية بلغت 25.5 مليون دينار بحريني (67.6 مليون دولار أمريكي).

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

حضرات السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسر أعضاء مجلس إدارة مصرف السلام- البحرين (المصرف) تقديم تقريرهم حول القوائم المالية، كما يسرني بالأصالة عن نفسي وعن أخواني أعضاء مجلس الإدارة أن أعرض لحضرتكم تقرير مجلس الإدارة للعام المنصرم 2008 م.

لقد كانت السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2008 ناجحة جدا، حيث وصل إجمالي موجودات المصرف إلى 554 مليون دينار بحريني (1,470 مليون دولار أمريكي)، وحقق المصرف أرباحا صافية قياسية للعام 2008 بلغت 25.5 مليون دينار بحريني (67.6 مليون دولار أمريكي). وهذه هي السنة المالية الثالثة التي يحقق فيها المصرف أرباحا منذ تأسيسه في أبريل 2006 على الرغم من التدهور المالي العالمي خلال النصف الثاني من العام 2008.

شهد الربع الأخير من العام 2008 شحّا في الائتمان والسيولة نتيجة للأزمة المالية العالمية والمخاوف من الركود الشامل. ولكن على الرغم من أوضاع السوق السلبية جدا، تمكن المصرف من تحقيق نمو بنسبة 40% في إجمالي الموجودات مقارنة بما كانت عليه في 31 ديسمبر 2007، وزيادة بنسبة10% في صافي الدخل للسنة مقارنة بالعام 2007. وبينما كان المناخ الاقتصادي مؤاتيا في النصف الأول من العام 2008، أدت الأزمة المالية العالمية في النصف الثاني من السنة إلى الجيلولة دون النمو الاقتصادي وتقليص التوجهات الاستثمارية وإضعاف ثقة المستثمرين.

ونتيجة للتباطؤ الاقتصادي العالمي والإقليمي، كان المصرف حذرا جدا في توسعة محفظته التمويلية واتجه نحو الاستثمار في موجودات أقل حساسية للتأثر بالتراجع الاقتصادي. وبما يتوافق مع هذه المنهجية، كانت الاستثمارات في صندوق السلام الصين متنوعة جدا، حيث تم تملك حصص أقلية معظمها في قطاعات المواد الغذائية، والزراعة، والصناعة، والصناعات الدوائية. كذلك قمنا بالتركيز على قطاعي الضيافة والسياحة في المنطقة حيث تملك المصرف حق الانتفاع في برجين فندقيين يطلان على الحرم المكي الشريف. وقد جرت هيكلة إحدى الصفقات التي اكتتب فيها مستثمرون بغالبية الأسهم خلال الربع الأخير من العام 2008 بالرغم من أوضاع السوق الصعبة جدا.

تقرير مجلس الإدارة إلى المساهمين

حقق المصرف نجاحا كبيرا في تنمية شبكة علاقاته بالمؤسسات المالية وتمكن من الحصول على تسهيلات من المصارف بقيمة 225 مليون دينار بحريني حتى 30 يونيه 2008. وإلى اليوم، فلايزال المصرف مولا للنظام المصرفي بمبلغ وقدره 165 مليون دينار بحريني نتيجة للنمو المتواصل في ودائع العملاء.

وخلال السنة، نجح المصرف أيضا في توظيف حصة أغلبية لدى مستثمريه في صفقة تملك شركة خاصة في قطاع الديزل الحيوي. ويشكل المشروع مبادرة صديقة للبيئة ويهدف إلى إنتاج الديزل الحيوي من مواد خام متعددة، بما في ذلك نفايات شحوم السيارات، ونفايات زيوت الطبخ، والأحماض الدهنية للنخل. كذلك تمكن المصرف خلال النصف الأول من العام 2008 من الحصول أكثر من250 مليون دولار أمريكي من المستثمرين كاكتتاب في أسهم ملكية مشروع صناعات خفيفة في الحد بمملكة البحرين. وفي هذا الصدد، بدأ المصرف بتأسيس علاقة عمل مشتركة مع شركة إعمار الصناعية في دبي. ويهدف المشروع إلى تطوير مدينة صناعات خفيفة، وتم التخطيط لإقامة منشآت مكملة لها منها مدينة اقتصادية، ومستودعات، ومجمعات تجارية وسكنية.

في أكتوبر 2008، افتتح المصرف فرع خدمات مصرفية للأفراد في مجمع سيتي سنتر البحرين، وهو ثاني فرع للمصرف لخدمات الأفراد، وذلك في ضاحية السيف لتوسعة خدمات الأفراد بما يتوافق مع خطة المصرف لتأسيس فرع أو فرعين جديدين سنويا في البحرين. وقد توسعت قاعدة عملاء المصرف بما يتناسب مع حجم السوق في البحرين، ويحتاج المصرف إلى بضع سنوات فقط ليصل إلى الحجم المثالي الذي يتيح له التنافس في السوق المحلية. ومن أجل تسريع نمو الخدمات المصرفية للأفراد والوصول إلى الحجم المثالي المطلوب لتحقيق وفرة الحجم الكبير، يعكف مجلس الإدارة أيضا على دراسة النمو في العمليات غير الأساسية، بما في ذلك تملك شركات تجزئة أو شركات تمويل مناسبة بما يتوافق مع التزامنا بتأسيس مصرف تجاري ذو حجم وتأثير متنامي بين المصارف الإسلامية في البحرين. وفي إطار التزام المصرف بتقديم خدمات لا تضاهى لعملائه، قام المصرف بتوسعة قناة خدماته على شبكة الإنترنت والتي بدأ بتشغيلها على نطاق محدود في العام 2007، وطرح بطاقة ائتمان السلام بمزايا أمنية محسنة لحماية العملاء ضد التلاعب. والجدير بالذكر أن الإدارة تسعى إلى الارتقاء بالنوعية والمحافظة على أعلى درجات الجودة في تقديم المصرف لمنتجاته وخدماته عوضا عن مجرد التركيز على زيادة الكمية.

أما في مجال الخزينة، فقد حقق المصرف نجاحا كبيرا في تنمية شبكة علاقاته بالمؤسسات المالية الأخرى وتمكن من الحصول على تسهيلات من المصارف بقيمة 225 مليون دينار بحريني حتى 30 يونيه 2008. وإلى اليوم، فلايزال المصرف مولا للنظام المصرفي بمبلغ وقدره 165 مليون دينار بحريني نتيجة للنمو المتواصل في ودائع العملاء. وعندما ظهرت مؤشرات التدهور في السوق المالية العالمية، تمكن المصرف من إبطاء نشاط التمويل بين المصارف وقام بإنشاء احتياطيات سيولة قوية لدى مصرف البحرين المركزي. يتضح هذا في الأموال السائلة الضخمة والاستثمارات الكبيرة الموظفة في صكوك مصرف البحرين المركزي والتي تبلغ قيمتها حوالي 111 مليون دينار بحريني، أو 20% من إجمالي الموجودات كما في 31 ديسمبر 2008. ونحن فخورون بأن مصرفكم لا يزال حتى اليوم مولا للنظام المصرفي.

تقرير مجلس الإدارة إلى المساهمين

نحن على ثقة من أن مصرفكم قادر على التفوق على منافسيه من المصارف الأخرى على المدى المتوسط إلى الطويل وأن يثبت نفسه كنموذج لمصرف إسلامي عالمي

وفي مجال العقار، فلقد توقع المصرف قيودا مشددة يفرضها مصرف البحرين المركزي، ولذا فقد قام بتقليص استثماراته وتمويله للقطاع العقاري، والحد من حجمها إلى 30% من إجمالي الموجودات. ونظرا للنقص الكبير في الوحدات السكنية في البحرين المخصصة للطبقة الوسطى، يلتزم المصرف بالقيام بدور مع دعم حكومة مملكة البحرين في تطوير حلول إسكانية بتكلفة معقولة على مدى السنوات القادمة. ويدرك مجلس الإدارة وإدارة المصرف الحاجة إلى مراجعة تركيز المصرف في القطاع العقاري، وبالتالي يجري العمل على إنشاء مشاريع جديدة في هذا القطاع بشكل انتقائي للاستفادة من الفرص المتاحة في السوق.

يرى أعضاء مجلس الإدارة أن العام 2009 سوف يكون سنة صعبة جدا للقطاع المصرفي عموما، ولن يكون مصرفكم مستثنى من هذه الصعوبات. وفي نفس الوقت، ومن أجل الاستفادة من الفرص الحالية الجاذبة للموجودات، قام المصرف بإنشاء مكاتب استشارات استثمارية في لندن وسنغافورة للبحث عن فرص لمستثمرينا. ونحن على ثقة من أن مصرفكم قادر على التفوق على منافسيه من المصارف الأخرى على المدى المتوسط إلى الطويل وأن يثبت نفسه كنموذج لمصرف إسلامي عالمي بفضل قاعدة ودائعه القوية والنامية وهيكلية إدارة المخاطر الحريصة للمصرف.

في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد في 10 سبتمبر 2007، قرر المساهمون طلب الإدراج المتعدد لأسهم المصرف في أسواق مالية أخرى. وبناء على ذلك، قامت الإدارة بتنفيذ القرار وأدرجت أسهم المصرف في سوق دبي المالية اعتبارا من 26 مارس 2008.

تقرير مجلس الإدارة إلى المساهمين

أما من الناحية المالية، فقد شهد العام المالي 2008 نموا معقولا في صافي الأرباح من 23.1 مليون دينار بحريني في 2007 إلى 25.5 مليون دينار بحريني في 2008، أي ما يمثل عائدا على حقوق المساهمين بنسبة 16.1% (2007 : 17.1%). وبلغ إجمالي الدخل التشغيلي 37.6 مليون دينار بحريني (2007 : 32.7 مليون دينار بحريني)، بينما بلغت المصروفات التشغيلية 118 مليون دينار بحريني (2007 : 9.5 مليون دينار بحريني)، وبلغت نسبة التكلفة إلى الدخل للسنة 31.3% (2007 : 28.9%). وقد نتجت الزيادة عن توسعة تواجد المصرف في لندن وسنغافورة. وبلغت أرباح السهم للسنة 21.3 فلس (2007: 19.3 فلس). وقد أوصى أعضاء مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 10 فلس للسهم الواحد، أو 10% من رأس المال المدفوع شرط الحصول على موافقة المساهمين على ذلك في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

الأرباح المبقاة وتخصيص صافي الدخل:

	ألف دينار بحريني
الرصيد كما في بداية السنة	459
صافي أرباح السنة – 2008	25,543
التحويل إلى الاحتياطي القانوني	(2,554)
التحويل من احتياطي الاستثمار	2,050
الزكاة	(823)
التبرعات الخيرية	(100)
أرباح موصى بتوزيعها	(12,000)
الرصيد كما في نهاية السنة	12,575

تقرير مجلس الإدارة إلى المساهمين

حصص ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

بمقتضى قواعد مصرف البحرين المركزي، فيما يلي بيان حصص أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في أسهم مصرف السلام-البحرين ش.م.ب. وتوزيعها كما في 31 ديسمبر 2008:

	31 ديسمبر 2008
أسهم أعضاء مجلس الإدارة	129,582,840
أسهم أعضاء الإدارة التنفيذية	9,782,879
	139,365,719

بلغت مكافآت وأتعاب ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة لحضور اجتماعات المجلس للعام 2008 ما مجموعه 320,000 دينار بحريني.

	عدد الأسهم	*2008 عدد المساهمين*	*% من إجمالي الأسهم الصادرة*
نسبة ملكية الأسهم			
أقل من 0.5%	548,096,823	22,810	%45.7
0.5% إلى أقل من 1%	168,646,473	19	%14.1
1% إلى أقل من 5%	342,290,441	14	%28.5
أكثر من 5%	140,966,263	1	%11.7
المجموع	1,200,000,000	22,844	%100

ختاما، أود أن أتقدم باسمي وباسم جميع أعضاء مجلس الإدارة بالشكر والتقدير إلى القيادة الحكيمة على الدعم والمساندة المستمرة للمصرف والى المسئولين بمصرف البحرين المركزي وعملاء المصرف والمساهمين وجميع الموظفين لدعمهم ومساهمتهم في النجاح الذي حققه المصرف في عام 2008م ونتطلع إلى مزيد من الدعم والعمل في السنة المالية القادمة 2009م لتحقيق جميع الأهداف التي يصبو إليها المصرف.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

محمد علي راشد العبار
رئيس مجلس الإدارة
المنامة، مملكة البحرين

22 فبراير 2009

كلمة
الرئيس التنفيذي

وفي ظل أحوال السوق غير المؤاتية، تواصل الإدارة سعيها الحثيث في اتباع منهجيات قويمة لإدارة السيولة ومراقبة الموجودات.

يسعدني أن أشاطركم الإنجازات المتميزة التي حققها مصرف السلام-البحرين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008، وهي السنة المالية الثالثة للمصرف منذ تأسيسه. بالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي سادت خلال النصف الثاني من العام، حقق المصرف معدل نمو سنوي في أرباحه للعام 2008 بنسبة 10% لتصل إلى 25.5 مليون دينار بحريني مقارن بما مجموعه 23.1 مليون دينار بحريني في العام 2007.

وفي ظل أحوال السوق غير المؤاتية، تواصل الإدارة سعيها الحثيث في اتباع منهجيات قويمة لإدارة السيولة ومراقبة الموجودات. وقد عمدنا إلى تقليص حجم الإقراض بين المصارف للتخفيف من مخاطرة الائتمان، بينما عملنا من جانب آخر على زيادة حجم توظيف الاستثمارات والاحتياطيات لدى مصرف البحرين المركزي، واستطعنا بذلك تحقيق نسبة سيولة بلغت 50% كما في 31 ديسمبر 2008 (123% في العام 2007).

وواصل مصرف السلام-البحرين تعزيز مركزه المالي بزيادة حقوق المساهمين بما مجموعه 13 مليون دينار بحريني لتصل إلى 172.5 مليون دينار بحريني في العام 2008 (159.5 مليون دينار بحريني في العام 2007)، وزيادة إجمالي الموجودات بما مجموعه 156.8 مليون دينار بحريني ليصل إلى 554.5 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2008 (397.7 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2007). وتعتبر هذه النتائج دلالة أكيدة على مدى نجاح المصرف في تجسيد خططه الاستراتيجية.

ولإدراكنا أهمية الحاجة إلى التواجد بالقرب من أسواقنا المستهدفة لنتمكن من اختيار القيمة الأفضل وإدارتها وتحقيقها لمستثمرينا، فقد قمنا في إطار استراتيجيتنا لثلاث سنوات، بافتتاح مكتبين إقليميين جديدين في سنغافورة ولندن، يغطي الأول منطقة آسيا-المحيط الهادىء، بينما يتولى الثاني تغطية قارة أوروبا.

وفي قطاعات أعمالنا الأساسية، شهدت مجموعتا الخدمات المصرفية والاستثمارية سنة ناجحة بامتياز. فقد ارتفع حجم ودائع العملاء بما مجموعه 179.6 مليون دينار بحريني ليصل إلى 292.2 مليون دينار بحريني في العام 2008 (112.6 مليون دينار بحريني في العام 2007). ومع استمرارنا في توخي سياسة الحرص الشديد في تقديم تسهيلات التمويل بما يكفل المحافظة على الجودة النوعية لمحفظة التسهيلات المصرفية، فقد حققنا زيادة في تسهيلات المرابحة بقيمة 39.9 مليون دينار بحريني لتصل في مجموعها إلى 72.5 مليون دينار بحريني في العام 2008 (32.6 مليون دينار بحريني في العام 2007).

كذلك نجح فريق إدارة الثروات بالمصرف في اجتذاب استثمارات من مستثمرينا بلغت 113 مليون دينار بحريني من خلال طرح منتجات استثمارية مبتكرة، تم توظيفها في عدد من الفرص الاستثمارية التي قام بها المصرف. وبالإضافة إلى ذلك، قامت فرق الاستثمار التابعة للمصرف في سنغافورة والبحرين ولندن باستكشاف عدد من الفرص الاستثمارية الجزية والتي يجري العمل حاليا على تقييمها.

وفي إطار التزامنا بتلبية احتياجات قاعدة عملائنا المتنامية والإرتقاء بمستوى الخدمات والتسهيلات التي يقدمها المصرف قمنا بافتتاح فرع جديد لخدمات الأفراد "مركز رجال الأعمال" في مجمع البحرين سيتي سنتر. وينوي المصرف زيادة عدد فروعه في المملكة على المدى المتوسط لتيسير تقديم الخدمات لعملائنا الكرام.

ومع توقع استمرار التحديات التي تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية في العام 2009 في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية وبروز آثارها، فقد قامت إدارة المصرف بمراجعة خطة عملها على ضوء هذا المناخ التشغيلي الصعب. من أجل ذلك نعمل على بذل جهود دؤوبة بحثا عن فرص استثمارية جديدة وتنفيذ مبادرات حريصة لضمان استمرار المصرف في تحقيق مزيد من القيمة المضافة لمساهميه.

وإدراكا منا كمؤسسة مسؤولة اجتماعيا لمدى الحاجة إلى الرقي بالمجتمع الذي نعمل في أوساطه، قمنا بتخصيص ما مجموعه 1 مليون دينار بحريني للزكاة، والأعمال الخيرية، ومبادرات التنمية الاجتماعية الأخرى في جميع الميادين في مملكة البحرين.

يوسف تقي

مراجعة الإدارة
للعمليات والأنشطة

بالإضافة إلى ذلك، فقد استكمل المصرف تطبيق نظام إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك ربطه بالنظام المصرفي الأساسي. علاوة على ذلك، فقد بدأ المصرف مع نهاية العام في تنفيذ مشروع نظام إدارة الوثائق، لضمان الإدارة الفعالة لبيانات العملاء والمصرف.

المناخ التشغيلي

أكمل مصرف السلام-البحرين سنته المالية الثالثة في العام 2008، وهي سنةٌ دخلت في ذاكرتنا كفترة غير اعتيادية بامتياز في تاريخنا المعاصر، شهد خلالها الاقتصاد العالمي انهيار أسواق الائتمان، ما أدى إلى كساد عالمي.

في ظل أوضاع السوق الصعبة هذه، واصل المصرف نهجه الحريص جدا لتكوين الموجودات بتركيز جهوده على الأسواق التي نحن على دراية بها. وعملت إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف على ضوء توقعاتها لشح السيولة والصعوبات في أسواق الائتمان، فاتخذت إجراءات مدروسة لتأمين الاحتفاظ بسيولة كافية في جميع الأوقات.

واستطاع مصرف-السلام البحرين بمركز سيولته القوية، وربحيته العالية، وصلابة مركزه المالي، وسمته المميزة المرموقة، تأمين المقومات التي تتيح له تجاوز الأوضاع الصعبة التي تعصف بالأسواق حاليا. وسوف يتيح لنا مركزنا المالي القوي، وقدراتنا على توظيف الاستثمارات، وتواجدنا المحلي في أسواقنا المستهدفة مواصلة الاستحواذ على شركات خاصة غير مدرجة بعوائد مجزية ومخاطر مقبولة تتوافق مع التزامنا بتوفير منتجات استثمارية جذابة لعملائنا.

الأداء

سجل المصرف أرباحا للسنة الثالثة على التوالي منذ العام 2006، محققا أرباحا صافية بلغت 25.5 مليون دينار بحريني (مقارنة بما مجموعه 23.1 مليون دينار بحريني في العام 2007) على الرغم من الأوضاع الصعبة جدا التي شهدتها الأسواق في النصف الثاني من العام المالي. ونما صافي الدخل التشغيلي بنسبة 15% ليصل إلى 37.6 مليون دينار بحريني (مقارنة بما مجموعه 32.7 مليون دينار بحريني في العام 2007).

كفاية رأس المال

بلغت كفاية رأسمال المصرف معدلا مرتفعا جدا بنسبة 24.7% (28.7% في العام 2007) كما في نهاية العام المالي، مقارنة بالنسبة النظامية البالغة 12% التي يشترطها مصرف البحرين المركزي بموجب إطار عمل بازل 2 الجديد الذي بدأ سريان مفعوله اعتبارا من 1 يناير 2008.

المركز المالي

نمت الميزانية العمومية للمصرف كما في نهاية السنة المالية بنسبة 40% لتصل إلى 554.5 مليون دينار بحريني (397.7 مليون دينار بحريني في العام 2007). وارتفعت حقوق المساهمين إلى 172.5 مليون دينار بحريني (159.5 مليون دينار بحريني في العام 2007) ما يعكس مدى قوة المركز المالي للمصرف. وارتفعت ودائع العملاء بنسبة 159% لتصل إلى 292.2 مليون دينار بحريني (112.6 مليون دينار بحريني في العام 2007)، ما أدى إلى توفير السيولة اللازمة.

بلغت نسبة السيولة (النقد والأموال قصيرة الأجل، ناقص المطلوبات بين البنوك، إلى مطلوبات العملاء) 50% (123% في العام 2007) كما في نهاية السنة المالية.

الموجودات تحت الإدارة

تتألف قاعدة العملاء من نسبة كبيرة من الأفراد ذوي الملاءة العالية والأفراد ذوي الملاءة العالية جدا. وقد أسس فريق إدارة الثروات علاقة قوية مع هؤلاء المستثمرين على مدى الفترة القصيرة منذ تأسيس المصرف من خلال تميزه بالمهنية الصادقة، وتوفيره لفرص الاستثمار الفريدة والمجزية، وتقديمه لخدمات شخصية متخصصة. وقد بلغت قيمة الموجودات ذات الصفة الاستئمانية كما في نهاية العام المالي ما مجموعه 119.6 مليون دينار بحريني (6.6 مليون دينار بحريني في العام 2007)، ما يمثل معدل نمو عالٍ على الرغم من أوضاع السوق الحالية الصعبة.

مراجعة الإدارة
للعمليات والأنشطة

الهيكل التنظيمي

على ضوء الدراسة الدقيقة التي أجراها المصرف، والإستشارة المستقلة التي حصل عليها، قرر المصرف إعادة تنظيم مجموعته الاستثمارية وتوزيعها على ثلاثة مكاتب إقليمية (مكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومكتب أوروبا، ومكتب آسيا المحيط الهادىء)، بحيث يركز كل مكتب إقليمي على منطقة محددة أو أسواق معينة. ويتولى كل مكتب إقليمي في إطار مسؤولياته مهام البحث عن الفرص الاستثمارية وإدارة موجودات المحفظة بعد التملك.

إننا نرى أن تواجدنا محليا يعتبر حيويا وأساسيا لتمكيننا من الاستفادة من أسواق تملك الشركات الخاصة غير المدرجة التي تشكل فرصا جذابة لتملك استثمارات بأقل من قيمتها السوقية الحقيقية نتيجة لأزمة الائتمان التي يشهدها العالم أجمع.

ولهذا تم خلال هذا العام المالي تأسيس مكتب مصرف السلام لآسيا والمحيط الهادىء في سنغافورة، ومكتب السلام أوروبا في لندن. كما استقطبنا موظفين على درجة عالية من الكفاءة والخبرة الإقليمية للانضمام إلى فرق استثماراتنا. هذا بالإضافة إلى قدراتنا العالية على توظيف الاستثمارات. ونحن نعمل اليوم على تدعيم مركزنا في الأسواق المستهدفة لكي نتمكن من الاستفادة من الانتعاش الاقتصادي المرتقب.

وبالإضافة إلى إدراج أسهمنا في سوق البحرين للأوراق المالية، تم خلال السنة المالية إدراج أسهم المصرف أيضا في سوق دبي المالي. وقد أدى هذا الإدراج المزدوج إلى التسهيل لعدد كبير من مساهمينا المقيمين في الإمارات العربية المتحدة وتمكينهم من إدارة أسهمهم في المصرف.

وفي مايو 2008، قام مجلس الإدارة بتعيين السيد/ يوسف تقي الرئيس التنفيذي للبنك عضوا في مجلس إدارة مصرف السلام-البحرين إدراكا لرؤيته الاستراتيجية واعترافا بمساهماته القيمة في النجاح الذي حققه المصرف.

المجموعة المصرفية

سعى المصرف منذ تأسيسه إلى تقديم أفضل المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية التجارية لعملائه. وقد كنا انتقائيين في اختياراتنا لكيفية تكوين موجوداتنا، فهدفنا هو إيجاد محفظة استثمارات ذات نوعية عالية، وقاعدة عملاء قابلة للاستدامة، وتواجد محلي وإقليمي قوي لعملياتنا المصرفية.

وإلى جانب الخدمات المصرفية التقليدية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الخاصة، تقدم المجموعة المصرفية أيضا خدمات مصممة خصيصا بما يتوافق وتلبية احتياجات قطاع إدارة الثروات. ونحن نقدم منتجات إدارة الثروات لمستثمرينا من خلال فريق توظيف استثمارات متخصص يلتزم كل عضو من أعضائه بتقديم خدمات لكل عميل بما يتلاءم مع احتياجات ذلك العميل الشخصية. ويجتمع أعضاء فريق توظيف الاستثمارات ومديري علاقات العملاء مع المستثمرين باستمرار لتقييم مدى قابليتهم للمشاركة في الاستثمارات وتفضيلاتهم فيما يتعلق بإدارة المخاطر قبل عرض أي حلول خاصة عليهم. وخلال العام المالي، تملك المستثمرون موجودات بلغت قيمتها 113 مليون دينار بحريني (6.6 مليون دينار بحريني في العام 2007) في عدد من المنتجات الاستثمارية التي قدمها المصرف في قطاعات العقار والضيافة والاستثمار في رؤوس أموال الشركات الخاصة غير المدرجة.

ونحن إذ نكرر التزامنا بتوفير مركز شامل للخدمات المصرفية المتكاملة تلبي الاحتياجات المالية لعملائنا، قمنا خلال السنة بافتتاح فرع ثانٍ للمصرف في مجمع البحرين سيتي سنتر. وبالإضافة إلى الخدمات المصرفية الشاملة التي يقدمها للعملاء، يشتمل الفرع أيضا على مركز لرجال الأعمال، هو الأول من نوعه في القطاع المصرفي المحلي في مملكة البحرين.

كذلك افتتح المصرف بنجاح خدمته المصرفية عبر الإنترنت التي توفر تسهيلات مصرفية للأفراد دون توقف، والتي تعتبر أيضا سابقة أخرى هي الأولى من نوعها في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في البحرين. وقد شكلت هذه الخدمة معلما رئيسيا في مسيرة التزامنا بتسهيل تقديم الخدمات المصرفية لعملائنا.

هذا وقد أعلنا أيضا خلال السنة عن طرح بطاقات الدين الماسية والذهبية لعملائنا الأفراد والشركات. ويصدر المصرف هذه البطاقات بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي، وهي تشتمل على أحدث المزايا الأمنية للحد من مخاطر التزوير والسرقة.

وقام المصرف أيضا بتركيب ثلاثة أجهزة للصرف الآلي في مواقع استراتيجية مختلفة في مملكة البحرين لإتاحة مزيد من اليسر والسهولة للعملاء. كما أننا ننوي تركيب مزيد من أجهزة الصرف الآلي في أماكن مختلفة من محافظات المملكة الخمس.

مراجعة الإدارة للعمليات والأنشطة

الاستثمارات

انطلاقا من استراتيجيتنا التي اتبعناها منذ تأسيس المصرف، تركز بحثنا المتواصل عن الفرص الاستثمارية الجزية بشكل رئيسي في ثلاث مناطق من العالم هي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنطقة آسيا المحيط الهادىء، وأوروبا. وتملي جهودنا المستمرة لتهيئة فرص استثمارية فريدة لعملائنا مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، إجراء دراسات حريصة لاختيار الاستثمارات وتملكها وإدارتها في أسواقنا المستهدفة. ولهذه الغاية، قمنا بوضع إجراءات استثمار صارمة تشتمل على مستويات متعددة من الرقابة والإشراف وعمليات عديدة محددة ومستقلة داخل المصرف وخارجه.

المسؤولية الرئيسية لفرق الاستثمار بالمصرف هي توظيف خبراتها الإقليمية للبحث عن موجودات استثمارات الشركات الخاصة والاستثمارات العقارية ذات النوعية العالية. وتلتزم هذه الفرق بالبحث عن فرص الاستثمار في هذه الموجودات وتقييمها وتملكها وتقوية القيمة المضافة لها والسعي إلى التخارج المربح منها.

تقوم فرق الاستثمار بتحليل جميع الفرص الاستثمارية المحتملة لمعرفة ما إذا كانت تستوفي الخطوط الاستثمارية الأساسية التي تضعها لجنة الاستثمار التابعة للمصرف. ثم يقوم مكتب وسيط مستقل بمراجعة الفرص التي تلبي الخطوط الإستثمارية هذه وإجراء تقييم لمخاطرها، ومراجعة قانونية لها، والحصول على الموافقة الأولية عليها من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. وتتألف لجنة الاستثمار من أعضاء من الإدارة التنفيذية من جميع قطاعات أعمال المصرف.

الاستثمار في رؤوس أموال الشركات الخاصة

في ظل المناخ الاقتصادي الصعب السائد اليوم، تحوّل تركيز المصرف إلى المحافظة على قيمة الاستثمارات الحالية في رؤوس أموال الشركات الخاصة. وتعمل فرق الاستثمار بالتعاون مع فرق إدارة شركات المحفظة لتقديم المشورة والمساعدة حول المبادرات الجديدة لضمان المحافظة على قيمة استثماراتنا.

تم خلال السنة تملك صفقتين استثماريتين في قطاع الضيافة في المملكة العربية السعودية، بالقرب من الحرم المكي الشريف، ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب عليهما من حجاج بيت الله الحرام في موسم الحج من كل عام، كما أنهما تشكلان فرصا جذابة جدا للمستثمرين.

تشتمل الصفقتان على عقد إيجار من الباطن مدته 19 سنة لبرجين سكنيين ضمن مشروع أبراج الصفوة تبلغ مساحتهما المبنية الكلية 29.000 مترا مربعا.

تعتبر قدرتنا على توظيف إحدى هاتين الصفقتين لدى مستثمرينا خلال فترة شهر واحد شهادة على مدى إقبال المستثمرين على هذا النوع من الموجودات ذات النوعية العالية، ويبرز مدى قدرتنا على توظيف الاستثمارات على الرغم من هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة. وقد تم تجميع بقية الاستثمارات المتبقية لتوظيفها خلال العام المالي 2009.

لا يزال استثمار المصرف في طائرة البوينغ 777-200ER المصنعة في العام 1999 والمؤجرة للخطوط الجوية الماليزية يلبي توقعات المستثمرين، محققا عائدا نقديا جاريا بنسبة 9.5% سنويا تسدد للمستثمرين كل ثلاثة أشهر.

كذلك اجتازت أعمال تطوير مصنع "أيه أس بي بيوديزل" في منطقة تسونغ وان أو الصناعية في هونغ كونغ المرحلة الحرجة التي تتمثل في الحصول على الترخيص البيئي من حكومة هونغ كونغ. وسوف يستخدم هذا المصنع الحديث بطاقته الإنتاجية البالغة 100.000 طن متري، مخلفات زيوت الطعام والشحوم والدهون الحيوانية عدا دهون الخنزير، والأحماض الدهنية من زيوت النخيل لإنتاج وقود ديزل حيوي رفيق بالبيئة، كطاقة مستدامة وبديلة لمحركات الديزل التقليدية. ومن المتوقع أن يبدأ المصنع عملياته في العام 2010.

تم استثمار التزامنا الرأسمالي بقيمة 50 مليون دولار أمريكي في صندوق السلام الصين بنجاح في فئات موجودات متنوعة في الصين. وتتألف محفظة استثمارات الصندوق من حصص أقلية في شركات زراعة، وأغذية، ومستحضرات صيدلانية، وإمداد وتموين، وإنتاج الفولاذ المجلفن، والآلات الصناعية. ويظهر تقييم مستقل للصندوق ارتفاعا في قيمة موجوداته بنسبة 20% كما في 31 ديسمبر 2008.

الاستثمارات العقارية

تملك المصرف عقارا تنمويا في منطقة الحد الصناعية بالقرب من مطار البحرين الدولي وميناء خليفة بن سلمان في مشروع مشترك حصل على 94 مليون دينار بحريني من مجموعة من المستثمرين. وقد تم تخصيص هذه المنطقة لإنشاء صناعات خفيفة رفيقة بالبيئة. وسوف تقوم شركة إعمار القابضة، وهي مشروع مشترك تم تأسيسه لهذا الغرض، بتطوير البنية التحتية للمنطقة الصناعية وإيجاد المناخ المناسب والجذاب للمستثمرين المحليين والإقليميين والعالميين.

ضوابط الحوكمة وإدارة المخاطر

تعاقد المصرف هذا العام مع شركة متخصصة حاصلة على جوائز للتفوق في تقديم الحلول المتكاملة لإدارة المخاطر في قطاع الخدمات المالية. ونحن ملتزمون بتقديم أفضل خدمات إدارة المخاطر والمطابقة والالتزام والمحافظة على أعلى مستويات ضوابط حوكمة الإدارة الداخلية للمصرف.

مراجعة الإدارة
للعمليات والأنشطة

اعرف عميلك

في إطار الجهود المتواصلة المبذولة لتقديم منتجات وخدمات مبتكرة للعملاء، تولي المجموعة المصرفية أهمية كبرى لفهم احتياجات العملاء، حيث يعتبر فهم أنشطة العملاء ومصادر ثرواتهم جزءا لا يتجزأ من هذه العملية لتحقيق ما يلبي أو يفوق كل توقعات العملاء.

يلتزم المصرف بمجلد مكافحة الجرائم المالية من دليل القواعد الإرشادي الصادر من مصرف البحرين المركزي. ويحتوي هذا المجلد على القوانين المعمول بها حاليا في مملكة البحرين لمكافحة غسيل الأموال وفقا لتوجيهات الهيئة الخاصة للرقابة المالية، وهي الهيئة الدولية المسؤولة عن وضع السياسات العالمية لمكافحة غسيل الأموال.

المسؤولية الاجتماعية

إننا ندرك مسؤوليتنا الاجتماعية ونثمنها، كما ندرك الحاجة إلى تنمية المجتمع الذي نعيش ونعمل فيه. ونحن نفخر بالدور النشط الذي نضطلع به في مختلف مبادرات تنمية الموارد البشرية والمبادرات الخيرية تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، وسمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، وسمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى.

ونحن نرى أن تقديم المشورة والتوجيه للطلاب، والباحثين عن عمل، وذويهم، من خلال المنتديات الاجتماعية المختلفة ومنها معرض عالم المهن وسوق الوظائف 2008، يشكل عنصرا هاما في الجهود التي نبذلها لزيادة الوعي بالمتطلبات والمهارات التي يحتاجها القطاع المصرفي.

ويواصل المصرف اليوم، كما في الماضي، برنامج التدريب الصيفي الذي يتم في إطاره تهيئة الفرصة لنخبة مختارة من خريجي جامعة البحرين لتعلم مبادىء الخدمات المصرفية الإسلامية. كما يعطى هؤلاء الطلبة فرصة العمل مع أفضل الخبراء المتخصصين في القطاع المصرفي على مدى شهرين لتحسين درايتهم ومهاراتهم المصرفية التي سوف يحتاج إليها القطاع في المستقبل.

ويبرز التزام المصرف بتنمية المجتمع من خلال تأسيس صندوق السلام الجامعي الذي تديره المؤسسة الخيرية الملكية، حيث يقدم الصندوق المنح الجامعية لأبناء وبنات العائلات المحتاجة، واليتامى، والمعوقين، لمساعدتهم على تحقيق طموحاتهم وإيجاد مجتمع مسؤول.

وتقديرا لمساهمة جامعة البحرين في قطاع الخدمات المالية بالمملكة، أخذ المصرف على عاتقه بناء مركز مصرف السلام للدراسات المالية.

كما شارك المصرف في برنامج العمل الصيفي في إطار برنامج ولي العهد للمنح الدراسية العالمية الذي بدأت فعالياته تحت رعاية وتوجيه صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى. ويهدف البرنامج إلى تهيئة الفرص للمشاركين للتعرف على التحديات من واقع البيئة الحياتية التي سوف يعملون فيها، وتدريبهم على كيفية إجراء البحوث وتحسين أدائهم باستخدام أفكارهم وتجاربهم. وقد تم تنفيذ البرنامج على مدى ثمانية أسابيع خلال الصيف.

أوصى مجلس الإدارة بالتبرع بمبلغ 100.000 دينار بحريني خلال السنة المالية الحالية للبرامج الخيرية والتعليمية والطبية والعلمية.
كما أوصى المجلس أيضا بدفع الزكاة عن السنة المالية الحالية بقيمة 822.525 دينار بحريني.

رأس المال البشري

استطاع المصرف منذ تأسيسه اجتذاب أفضل الخبراء والمتخصصين في القطاع المصرفي في المنطقة والمحافظة على استمرارهم على رأس العمل. وتتركز استراتيجية الموارد البشرية بالمصرف على إيجاد تجمع يتكون من أصحاب الدراية العميقة والمؤهلات العالية الذين يتميزون بأدائهم المتفوق وخبراتهم المتنوعة. ويشكل مستوى الأداء العالي لموظفينا ركيزة أساسيا لسجلنا الحافل بالنجاح على مدى فترة زمنية قصيرة. ونحن فخورون بأن نسبة 80% (87% في عام 2007) من العاملين في مصرف السلام، والذين يبلغ عددهم 124 (120 في عام 2007) موظفا، هم من المواطنين البحرينيين.

ويدرك المصرف أنه لكي يتمكن من تحفيز الخبرات المتخصصة الأفضل والمحافظة على استمرارها على رأس العمل، لا بد له من برنامج تعويضات تنافسي قائم على الإنجاز الفردي والأداء العام للمصرف. ويقوم المصرف بإجراء مراجعات سنوية للأداء للوقوف على نقاط القوة ومجالات التدريب المطلوبة والتي يتم تحديدها من خلال التفاعل المستمر مع الموظفين. وقد قام المصرف باستثمار 110,000 دينار بحريني في العام 2008 (81,000 في عام 2007) لتوفير فرص التدريب المختلفة لموظفيه من أجل الرقي بهم إلى مستويات أعلى من الكفاءة. وحصل الموظفون في جميع إدارات البنك على 3,343 ساعة تدريب (3,120 ساعة في 2007) من خلال برامج التدريب التي يتم ترتيبها داخل المصرف وخارجه.

تواصل الإدارة حوارا مفتوحا مع الموظفين لتشجيع الشفافية. وتقام مناسبات اجتماعية دورية منتظمة للموظفين، تشمل لقاء سنويا، بجدول أعمال اجتماعي يتضمن مراجعة أداء المصرف ومناقشة الاستراتيجية المستقبلية. وتشجع هذه المناسبات الاجتماعية على التفاعل بين الموظفين وتعزز العلاقات بينهم خارج ساعات الدوام.

الحوكمة

يلتزم المصرف بتطبيق أعلى معايير الحوكمة الداخلية بما يلزم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بتحمل المسئوليات مع ضمان الشفافية والمحافظة على أعلى معايير السلوك الأخلاقي والمهني.

يلتزم مجلس الإدارة بوضع أعلى معايير الحوكمة، ولهذا الغرض قام المجلس بإنشاء لجان مختلفة بما يتوافق مع الاجراءات المتعارف عليها، وقام أيضا بتوجيه الإدارة التنفيذية لتشكيل لجان مختلفة تتألف من الأعضاء المعنيين. ويملي نظام مجلس الإدارة أعلى معايير السلوك الأخلاقي وذلك بأن يتحمل المسئوليات الملقاة على عاتقه، ويلتزم بالدقة والشفافية في تقاريره. ويحافظ على الالتزام التام بالقوانين والأنظمة واللوائح التي تسري على القطاع المصرفي. وقد اعتمد مجلس إدارة المصرف لائحة تنظيمية تشكل إلى جانب عقد التأسيس والنظام الأساسي ولوائح اللجان المنبثقة عن المجلس، الصلاحيات والأسس التي تقوم عليها ضوابط التنظيم والإدارة للمصرف.

ويتولى مجلس الإدارة القيادة المركزية للمصرف، ويحدد أهدافه، ويضع الاستراتيجيات التي توجه الأنشطة المتواصلة للمصرف وتحقق هذه الأهداف. ويحدد نظام المجلس أدوار ومسئوليات أعضاء مجلس الإدارة، واستقلاليتهم، وقواعد السلوك والمعايير الأخلاقية التي يلتزمون بها.

وقد تم تنظيم المصرف على النحو التالي:

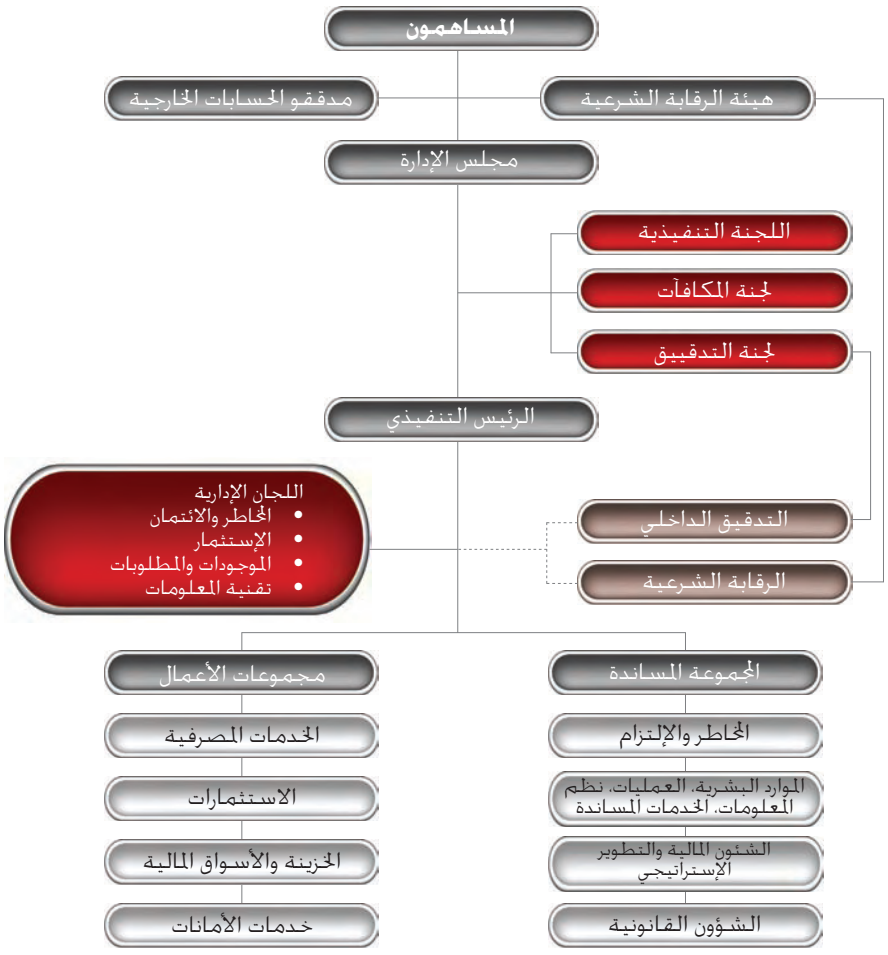

الحوكمة

يتحمل مجلس الإدارة مسئولياته في تحقيق الحوكمة الداخلية عن طريق لجانه الدائمة؛ اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق ولجنة المكافآت.

لجان مجلس الإدارة

قام المجلس بتشكيل ثلاث لجان بأدوار ومسئوليات محددة وفقا لما تمليه الأعراف المتبعة في القطاع المصرفي. واللجان الدائمة التابعة للمجلس هي اللجنة التنفيذية، ولجنة التدقيق ولجنة المكافآت.

اللجنة التنفيذية

تتولى الصلاحيات العامة لمجلس الإدارة وتقوم بتوجيه الإدارة التنفيذية حول جميع المسائل المتعلقة بأعمال المصرف. كما تقوم اللجنة بدور مجلس الإدارة في التعامل مع المسائل التي تنشأ في الفترات ما بين اجتماعات مجلس الإدارة. كذلك تتولى اللجنة مسئولية جميع المسائل المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ومراجعة الاستراتيجية ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

لجنة التدقيق

تتولى مسئولية مساعدة المجلس في القيام بواجباته والرقابية فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالمخاطر والالتزام، بما في ذلك صحة القوائم المالية للمصرف، وإجراءات ونظم إعداد التقارير المالية، ووسائل الرقابة الداخلية والرقابة المالية. كذلك تتولى اللجنة التنسيق بين مدققي الحسابات الخارجيين وبين مجلس الإدارة، وبين السلطة التنظيمية وبين مجلس الإدارة.

لجنة المكافآت

تضع اللجنة الإجراءات الرسمية والشفافة التي تحدد سياسة المكافآت المتعلقة بالرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية وبقية الموظفين، والتأكد من أن التعويضات المدفوعة تنافسية، بما يتماشى مع ما هو سائد في السوق وفي المؤسسات المماثلة، وبما يتوافق مع واجبات ومسئوليات الموظفين. وتقوم اللجنة باعتماد السياسات التي تشمل التوظيف والتعويضات والتدريب. كذلك توصي اللجنة للمجلس بخطط تعويضات خاصة، بما في ذلك مكافآت الأداء السنوية والحوافز قصيرة أو طويلة الأمد، لاجتذاب وتحفيز الموظفين الأساسيين وتأمين المحافظة على استمرار عملهم لدى المصرف.

الحوكمة

لجان الإدارة

يساند الرئيس التنفيذي عدد من لجان الإدارة تتولى كل منها مسئوليات معينة لضمان التركيز على النواحي المتعلقة بالأعمال والمخاطر والإستراتيجية. وفيما يلي نبذة عن اللجان المختلفة وأدوارها ومسئولياتها:

اللجنة	الأدوار والمسئوليات
لجنة الائتمان والمخاطر	توصي اللجنة لمجلس الإدارة بسياسة وإطار عمل إدارة المخاطر. والدور الرئيسي الذي تتولاه اللجنة هو اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر، ومراقبة المحافظ الاستثمارية، واختبار مدى تحمل المخاطر، ورفع التقارير عن المخاطر إلى مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عن المجلس، والسلطات الإشرافية، والإدارة التنفيذية. وبالإضافة إلى هذه المسئوليات، يشكل اعتماد ومراقبة مخاطر كل عمليات الائتمان جزءا لا يتجزأ من مسئوليات اللجنة.
لجنة الموجودات والمطلوبات	تتكون المسئوليات الأساسية للجنة من مراجعة سياسة التداول والسيولة لإدارة المخاطر المتعلقة بالميزانية العمومية للمصرف.
لجنة الاستثمار	تتولى لجنة الاستثمار مراجعة واعتماد جميع الصفقات المتعلقة باستثمارات تملك الشركات والاستثمارات العقارية ومراقبة أدائها بشكل متواصل. كذلك تتولى اللجنة مسئولية الإشراف على أداء مدراء الصناديق والتوصية باستراتيجيات التخارج بهدف زيادة العوائد للمستثمرين.
لجنة تقنية المعلومات	تشرف لجنة تقنية المعلومات على عمليات تقنية المعلومات بالمصرف، وتضع التوصيات حول الميزانية والخطط السنوية لتقنية المعلومات وفقا للإستراتيجية المعتمدة للمصرف، وتقدمها إلى الرئيس التنفيذي لكي يرفعها بدوره إلى مجلس الإدارة لمراجعتها واعتمادها. كما تشرف اللجنة على تنفيذ الخطة السنوية المعتمدة لتقنية المعلومات ضمن إطار المواعيد الزمنية المقررة والميزانيات المخصصة.

الحوكمة

وضع المصرف سياسات وإجراءات شاملة لضمان الالتزام التام بأنظمة ولوائح مصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية.

أخلاقيات المهنة

يعمل المصرف وفقا لأعلى معايير الالتزام الأخلاقي والمهني. ولقد تم وضع ضوابط الالتزام المهني والأخلاقي لضبط جميع التصرفات الشخصية والمهنية للمعنيين بالمصرف.

الالتزام

وضع المصرف سياسات وإجراءات شاملة لضمان الالتزام التام بأنظمة ولوائح مصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية، بما في ذلك الإبلاغ عن غسيل الأموال، وإعداد التقارير، والتداول بناء على معلومات داخلية.

الاتصالات

يجري المصرف جميع اتصالاته مع المعنيين بطريقة مهنية وأمينة وشفافة ومفهومة ودقيقة وفي المواعيد المحددة. وتشمل قنوات الاتصال الرئيسية التقرير السنوي، وكتيبات ومنشورات المصرف، وموقع المصرف على شبكة الإنترنت، والإعلانات المنتظمة في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والعالمية المناسبة.

إدارة المخاطر والالتزام

تشكل إدارة المخاطر جزءا أساسيا من وجهة النظر الإستراتيجية، فيما تشكل اتفاقية بازل 2 محفزا للتنفيذ الناجح لإدارة المخاطر.

إننا في مصرف السلام-البحرين ندرك أننا في مجال عمل يملي علينا تحمل المخاطر، وأن نجاحنا يعتمد إلى درجة كبيرة على مدى كفاءتنا في تعريف هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها وإدارتها. ولذلك فإننا نرى أن إدارة المخاطر تشكل جزءا أساسيا من وجهة النظر الإستراتيجية، وأن اتفاقية بازل 2 تشكل محفزا للتنفيذ الناجح لإدارة المخاطر.

المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه إطار عمل إدارة المخاطر هو التأكد من أن المخاطر المقبولة تقع ضمن المدى الذي يعتمده المصرف لتحمل المخاطر، وأن العوائد الناتجة تكون متوافقة مع المخاطر التي يتم تحملها. إن الهدف من ذلك هو خلق قيمة للمساهمين من خلال حماية المصرف من الخسائر غير المتوقعة، وضمان زيادة إمكانيات وفرص تحقيق الأرباح مقارنة بالمخاطر والتأكد من استقرار الأرباح.

ولهذا فإن خطة تأسيس المصرف تعطي الأولوية لتطوير إطار فعال لإدارة المخاطر والإدارة المستقلة للمخاطر وضمان الالتزام بما يتوافق مع الأنظمة والإجراءات المثلى المتعارف عليها لإدارة المخاطر محليا وعالميا، وبما يتماشى مع متطلبات مصرف البحرين المركزي واتفاقية بازل 2.

إطار عمل إدارة المخاطر

إن إطار عمل إدارة المخاطر يحدد ثقافة المخاطر لدى مصرف السلام-البحرين وكذلك كيفية ممارسة سلوكيات تتحمل المخاطر بالشكل الصحيح في جميع عمليات المصرف بما يضمن التوازن الدائم بين الربح ومستوى المخاطر المتحملة.

ويحقق إطار عمل إدارة المخاطر هذا الهدف من خلال تعريف المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر بالمصرف، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر الإستراتيجية، ومخاطر السمعة، وأدوار ومسئوليات مجلس الإدارة، ومجموعة إدارة المخاطر، والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بإدارة المخاطر، وأساليب تقييم المخاطر بناء على الاحتمالات والتبعات، وسياسات المخاطر الرئيسية، والإجراءات، وحدود المخاطر، ونظم وتقارير معلومات إدارة المخاطر، وإطار عمل الرقابة الداخلية، وأسلوب المصرف في إدارة رأس المال.

ويتم تقييم مدى فعالية إطار عمل إدارة المخاطر بشكل مستقل ومراجعته من خلال التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وإشراف مصرف البحرين المركزي. بالإضافة إلى ذلك فإن مجموعات العمل والمساندة تجري وبشكل دوري عمليات تقييم داخلية للتحكم في المخاطر.

ونتيجة لذلك، يؤدي إطار عمل إدارة المخاطر إلى إيجاد التناسق بين الأعمال وأهداف إدارة المخاطر.

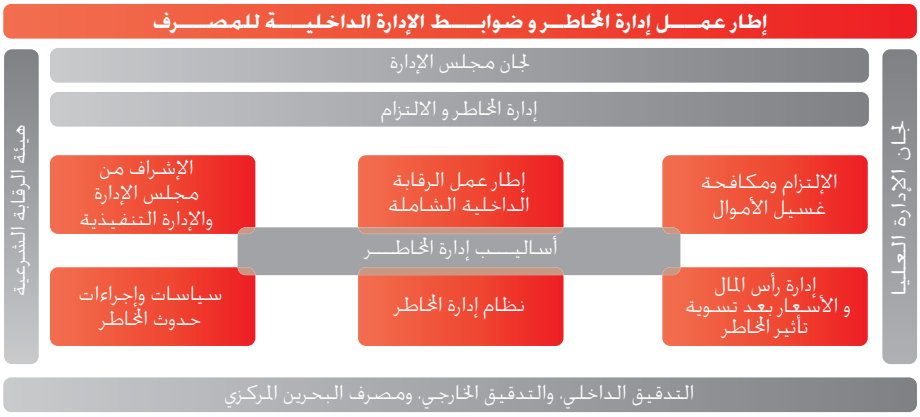

إدارة المخاطر والالتزام

يؤدي إطار عمل إدارة المخاطر إلى إيجاد التناسق بين الأعمال وأهداف إدارة المخاطر.

إدارة رأس المال

إن حجر الأساس لإطار إدارة المخاطر هو الوصول إلى العلاقة المثلى بين المخاطر والعوائد مقارنة برأس المال المتوفر من خلال إدارة رأس المال بشكل مركز وبرقابة جيدة تشمل مجموعات إدارة المخاطر والشئون المالية ومجموعات الأعمال.

الحوكمة

يدعم إطار عمل إدارة المخاطر إطار فعال للحوكمة، كما ورد بالقسم الخاص بالحوكمة.

المسئولية عن المخاطر

تقع مسئولية تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر في المصرف على عاتق مجموعة إدارة المخاطر والالتزام. ويتولى رؤساء مجموعات الأعمال والمجموعات المساندة في المصرف مسئولية المخاطر المختلفة، ويتوجب عليهم التأكد من إدارة هذه المخاطر وفقا لإطار عمل إدارة المخاطر. وتساعد إدارة المخاطر رؤساء مجموعات الأعمال والمجموعات المساندة في تحديد المخاطر والمسئولين عنها وتقييم احتمالاتها وتبعاتها والخيارات المتاحة للتعامل معها، ووضع أولويات أعمال إدارة المخاطر، وخطط إدارة المخاطر، والتفويض بتنفيذ خطط إدارة المخاطر ومتابعة جهود إدارة المخاطر.

إدارة المخاطر والالتزام

تنظيم دائرتي إدارة المخاطر والالتزام

يشرف على دائرتي إدارة المخاطر والالتزام بمصرف السلام–البحرين رئيس مستقل مسؤل عن العمليات ويرفع تقريره مباشرة إلى الرئيس التنفيذي.

السياسات والإجراءات والحدود التي يعتمد عليها مجلس الإدارة

إدارة مخاطر الائتمان	إدارة مخاطر السوق	إدارة المخاطر التشغيلية	إدارة رأس المال	الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال
• مراقبة المخاطر وحدود المخاطر • إدارة المحافظ • رفع التقارير في المواعيد المحددة الى لجنة الائتمان • أساليب التصنيف الداخلي • الاختبار الدولي للتحمل وتحليل السيناريوهات	• مراقبة المراكز والحدود • أساليب قياس المخاطر • رفع التقارير في المواعيد المحددة إلى ألكو (ALCO)	• مراقبة التقييم الذاتي • مراقبة مؤشرات المخاطر الأساسية • قاعدة بيانات المخاطر والخسائر • إدارة أمن تقنية المعلومات • تخطيط استمرارية الأعمال • تكليف جهات خارجية بإدارة المخاطر	• الالتزام باتفاقية بازل 2 • الأسعار بعد تسوية آثار المخاطر • رفع التقرير إلى اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة • تحليل الاحتمالات	• مراقبة الإلتزام • مكافحة غسيل الأموال • التدريب والتوعية • النظم والإجراءات الرقابية

وحدة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال

يضمن مصرف السلام-البحرين من خلال سياساته الخاصة سلامة عمل سياسات وإجراءات مكافحة غسيل الأموال ووجود إجراءات رقابة داخلية لمنع واكتشاف عمليات غسيل الأموال.

أنشأ المصرف وحدة مستقلة ومتخصصة لتنسيق تنفيذ برنامج الالتزام ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ويشمل البرنامج السياسات والإجراءات لإدارة الإلتزام بالأنظمة واللوائح، ومكافحة غسيل الأموال، ومعايير الإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات الجوهرية والحساسة والتداول بناء على معلومات داخلية.

وبمقتضى ما تمليه متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، يضمن مصرف السلام-البحرين من خلال سياساته الخاصة سلامة عمل سياسات وإجراءات مكافحة غسيل الأموال ووجود إجراءات رقابة داخلية لمنع واكتشاف عمليات غسيل الأموال. وتملي هذه السياسات كيفية وضع الإرشادات العامة والإجراءات لقبول العملاء والمحافظة على استمرار التعامل معهم، ومراقبة عملياتهم وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمعايير الدولية مثل توصيات الفريق الخاص للإجراءات المالية لمكافحة غسيل الأموال 9 + 40 FATF، ووثائق لجنة بازل.

جميع التحويلات الإلكترونية الواردة والصادرة يتم عرضها للتدقيق مقابل عدد من قوائم العقوبات الصادرة من قبل بعض الهيئات التنظيمية بما في ذلك لجان عقوبات مجلس الأمن ووزارة الخزانة الأمريكية - مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بالإضافة إلى تلك المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي.

كذلك يتضمن البرنامج الإلتزام بالأنظمة التي وضعها مصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية ووزارة الصناعة والتجارة.

المسئولية الإجتماعية

استقبل المصرف وعلى العام الثالث على التوالي أكثر من 20 من الطلبة الجامعيين البحرينيين ضمن برنامج التدريب الصيفي حيث تم إدخالهم في برنامج مكثف لتعريفهم بمختلف المهام والعمليات التي يقوم بها المصرف وذلك للمساهمة في إعدادهم للانخراط في سوق العمل.

وضع مصرف السلام-البحرين منذ إنشائه المسئولية الاجتماعية ضمن أولوياته، ومن هذا المنطلق ينتهج المصرف سياسة متوازنة يسخر من خلالها جهوده وإمكانياته لخدمة المجتمع والمساهمة في تنميته والمساهمة في أوجه الخير عن طريق التبرعات. ولقد تجلى هذا من خلال التبرعات التي يقدمها المصرف إلى عدد من المبادرات التعليمية الرائدة في مملكة البحرين مثل رعاية برنامج سمو ولي العهد للمنح الدراسية والمؤسسة الخيرية الملكية لتقديم البعثات والمنح الجامعية لأبناء الأسر المحتاجة والأيتام وذوى الاحتياجات الخاصة المتفوقين دراسيا وكذلك تمويل بناء "مركز السلام للدراسات المالية" بجامعة البحرين.

كما كان للمصرف مشاركة وحضور جيد في المؤتمرات والندوات التي يتم تنظيمها داخل البحرين وخارجها، إذ عادة ما يشارك المصرف إما في رعاية هذه المؤتمرات أو الندوات أو يقدم ورقة بحثية حول موضوع المؤتمر وفعالياته، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر القمة السنوية السابعة للتمويل الإسلامي التي تظمتها مؤسسة يوروموني والتي كانت مناسبة جيدة لإظهار موقع المصرف بين رواد الصناعة المصرفية واستكشاف في الوقت ذاته الفرص المتوفرة في مناطق أخرى من العالم.

كما قام المصرف برعاية المنتدى الأول للمرأة، وبرنامج التحدي الاستثماري الذي نظمته كلية إدارة الأعمال بجامعة البحرين، والمؤتمر العالمي لعولمة الأعمال في القرن الواحد والعشرين الذي نظمته جامعة البحرين وملتقى البحرين وسنغافورة لإدارة الأصول والذي مثل منطلقا جيدا لمديري النقد في سنغافورة والبحرين لتطوير أواصر التعاون فيما بينهم حيث تبادل مدراء الأصول خبراتهم من أجل استكشاف فرص مستقبلية للتعاون.

ويعتمد المصرف سياسة تهدف إلى دعم أنشطة التدريب والتوظيف، حيث حقق المصرف نسبة بحرنة مرتفعة بلغت 80% مع نهاية عام 2008. كما استقبل المصرف وعلى العام الثالث على التوالي أكثر من 20 من الطلبة الجامعيين البحرينيين ضمن برنامج التدريب الصيفي حيث تم إدخالهم في برنامج مكثف لتعريفهم بمختلف المهام والعمليات التي يقوم بها المصرف وذلك للمساهمة في إعدادهم للانخراط في سوق العمل.

كما خصص المصرف خلال عام 2008 جزءا من أرباحه لدعم النواحي المتعددة من الأنشطة الاجتماعية لرفع المستوى الحياتي للجميع من خلال دعمه للمؤسسات الثقافية والعلمية والطبية والتعليمية.

كما قام المصرف بكفالة الكثير من الحالات العلاجية والإنسانية وأنفق في وجوه البر مع الكثير من الجمعيات والصناديق الخيرية في مملكة البحرين.

البيانات المالية

أكمل مصرف السلام-
البحرين بنجاح سنته
المالية الثالثة في
العام 2008، وهي
سنة دخلت في ذاكرتنا
كفترة غير اعتيادية
بامتياز في تاريخنا
المعاصر نظرا لما شهده
من إنهيار لأسواق
الاعتماد وكساد عالمي.

سجل المصرف أرباحا للسنة الثالثة على التوالي منذ العام 2006، محققا أرباحا صافية بلغت 25.5 مليون دينار بحريني (مقارنة بما بمجموعه 23.1 مليون دينار بحريني في العام 2007) على الرغم من الأوضاع الصعبة جدا التي شهدتها الأسواق في النصف الثاني من العام المالي 2008.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
إلى المساهمين

عن أعمال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2008

أولا:

أشرفت الهيئة على أنشطة المصرف ومعاملاته خلال العام وقامت بدورها في توجيه الإدارات المختلفة إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة في هذه الأنشطة وتلك المعاملات، وعقدت لذلك عدة لقاءات واجتماعات مع المسئولين بالمصرف. وتقرر الهيئة حرص إدارة المصرف على الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية وفتاوى الهيئة.

درست الهيئة العمليات التي عرضت عليها أثناء العام، واعتمدت عقودها ومستنداتها، وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها، وأصدرت في ذلك القرارات والفتاوى المناسبة، وقد عممت هذه الفتاوى والقرارات على إدارات المصرف المختصة لتنفيذها.

ثانيا:

راجعت الهيئة نماذج العقود والاتفاقيات التي عرضت عليها وطلبت من إدارة المصرف الالتزام بها، وترى الهيئة وجوب إعداد خطة لتدريب العاملين في المصرف على الصيغ والعقود الشرعية الجديدة، على أن يبدأ المصرف في تنفيذ هذه الخطة فورا.

ثالثا: الميزانية العمومية:

اطلعت الهيئة على ميزانية المصرف والبيانات الملحقة بها والإيضاحات المتممة لها، وقد أبدت ملاحظاتها عليها.
وترى الهيئة ما يلي:

1 أن هذه الميزانية في حدود ما عرضته إدارة المصرف من معلومات تمثل موجودات المصرف وإيراداته. وأن دقة المعلومات والأوراق هي من مسئولية إدارة المصرف.

2 ذكرت الإدارة أن المصرف يتلقى ودائع على سبيل الوكالة ويمسك لها حسابا مستقلا، وودائع على سبيل المضاربة ويمسك لها حسابا مستقلا، ويستثمرحقوق المساهمين في وعاء مستقل. وقد نصحت الهيئة إدارة المصرف باستثمار الودائع التي يستثمرها المصرف مضاربة مع حقوق المساهمين في وعاء واحد.

وترى الهيئة أن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر، وتوزيع الأرباح بين المودعين والمساهمين يجب إعداده على هذا الأساس.
وترى الهيئة أن عقود الوكالة يجب أن تبقى في إطارها دون الوصول إلى التزام البنك بمبالغ الوكالة عن طريق المرابحة العكسية التي صدر بحظرها قرار المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي.

رابعا: الزكاة :

حيث إن المادة 62 المعدلة من النظام الأساسي والتي تنص على أنه "يمكن حجز جزء من الأرباح كزكاة المساهمين الذين يخولون المصرف باقتطاع هذه الزكاة. هذه المبالغ يجب أن يتم إيداعها في صندوق يسمى (صندوق الزكاة) يتم صرفها بواسطة الرئيس التنفيذي في المصارف الشرعية التي تقرها هيئة الرقابة الشرعية للمصرف". لذا ترى الهيئة عرض نص المادة 62 المعدلة من النظام الأساسي لتعديلها إما بتفويض البنك بدفع زكاة المساهمين صراحة أو بقيام المساهمين بدفع زكاة أموالهم بأنفسهم على أن تقوم الهيئة بحسابها وإخبار المساهمين بها، حيث إن نص المادة 62 المعدلة من النظام الأساسي غير واضح.
والهيئة إذ تؤكد أن مسئولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات المصرف تقع على عاتق إدارة المصرف، لتقرر أنَّ معاملات المصرف المنفذة خلال العام، لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما عرضه عليها المراقب الشرعي من تقارير وما اطلعت هي عليه من معاملات، وما قدمته بشأنها من ملاحظات، وما أبدته إدارة المصرف من استجابة لتنفيذ تلك الملاحظات.

أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

حسين حامد حسان
رئيس الهيئة

د. علي محيي الدين القرة داغي
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ/ عدنان عبد الله القطان
عضو الهيئة

د. محمد عبد الحكيم زعير
عضو وأمين سر الهيئة

تقرير مدققي الحسابات
المستقلين إلى السادة المساهمين

محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١٤٠
طابق ١٤ – البرج
مجمع البحرين التجاري
المنامة – مملكة البحرين

هاتف : ٥٤٥٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
فاكس : ٥٤٠٤ ١٧٥٣ ٩٧٣+
manama.bh@eyi.com
www.ey.com/me
سجل تجاري رقم – ٦٧٠٠

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لمصرف السلام-البحرين ش.م.ب. (البنك) والتي تشمل الميزانية كما في 31 ديسمبر 2008، وقوائم الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هو من مسئولية مجلس الإدارة. تتضمن هذه المسئولية: تصميم وتنفيذ والمحافظة على نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وخالية من أخطاء جوهرية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة في مثل تلك الظروف. بالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الإدارة هو المسئول عن التزام البنك بالعمل وفقا لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

مسئولية مدققي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية استنادا إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة وأن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

تتطلب أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصح عنها في القوائم المالية. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديراتنا المهنية، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر نضع في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في مثل تلك الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مهني حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك. كما تتضمن أعمال التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجراها مجلس الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية.

وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتمكيننا من إبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم.

تقرير مدققي الحسابات
المستقلين إلى السادة المساهمين

الرأي

في رأينا إن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2008 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقا لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

بالإضافة إلى ذلك، في رأينا أن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2008 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.

أمور تنظيمية أخرى

كما نؤكد أن البنك، في رأينا، يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية والمعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بهذه القوائم المالية تتفق مع تلك السجلات. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008 أي مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلبا على نشاط البنك أو مركزه المالي وأن البنك قد التزم بأحكام ترخيصه المصرفي.

ارنست ويونغ

24 يناير 2009
المنامة، مملكة البحرين

الميزانية

31 ديسمبر 2008

	إيضاح	31 ديسمبر 2008 دينار بحريني	31 ديسمبر 2007 دينار بحريني
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	4	**83,533,981**	15,173,663
صكوك مصرف البحرين المركزي		**31,095,000**	20,380,000
مرابحات لدى البنوك	5	**87,167,449**	224,450,893
مرابحات		**72,483,745**	32,641,599
إجارة منتهية بالتمليك	6	**41,530,784**	10,435,863
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	7	**116,929,500**	62,735,696
إستثمارات في شركة زميلة	8	**8,011,913**	8,193,142
إستثمارات عقارية		**1,177,528**	1,177,528
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدما	9	**21,032,829**	10,505,046
ممتلكات ومعدات		**2,583,796**	2,979,252
موجودات محتفظ بها لغرض البيع		**88,934,033**	9,024,000
مجموع الموجودات		**554,480,558**	397,696,682
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
مرابحات من البنوك		**32,880,685**	96,983,041
مرابحات من غير البنوك		**289,004,770**	106,908,709
حسابات جارية للعملاء		**3,231,303**	5,688,686
مطلوبات أخرى	10	**10,755,559**	8,875,784
مجموع المطلوبات، بإستثناء حسابات الاستثمار المطلقة		**335,872,317**	218,456,220
حسابات الاستثمار المطلقة	11	**46,124,760**	19,769,585
مجموع المطلوبات، متضمنة حسابات الاستثمار المطلقة		**381,997,077**	238,225,805
حقوق المساهمين			
رأس المال	12	**120,000,000**	120,000,000
إحتياطيات وأرباح مبقاة	12	**39,660,956**	38,941,790
توزيعات مقترحة	12	**12,822,525**	529,087
		172,483,481	159,470,877
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة وحقوق المساهمين		**554,480,558**	397,696,682

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية وفقا لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 24 يناير 2009.

محمد علي راشد العبار
رئيس مجلس الإدارة

حسين محمد الميزة
نائب رئيس مجلس الإدارة

يوسف تقي
عضو مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 28 جزءا من البيانات المالية

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

	31 ديسمبر 2008	31 ديسمبر 2007
	دينار بحريني	دينار بحريني
دخل من عقود التمويل	**11,763,159**	11,429,773
مكسب من إستبعاد موجودات محتفظ بها لغرض البيع	**30,266,556**	11,017,492
مكاسب من إستثمارات مصنفة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر	**5,259,691**	11,079,352
دخل تشغيل آخر (إيضاح 13)	**2,300,596**	4,950,608
مجموع الدخل التشغيلي	**49,590,002**	38,477,225
محسوم منه: ربح من حسابات الإستثمار المطلقة	**(219,939)**	(245,414)
محسوم منه: ربح من عقود المرابحات	**(11,768,805)**	(5,519,638)
صافي الدخل التشغيلي	**37,601,258**	32,712,173
تكاليف الموظفين	**6,854,616**	5,312,083
تكاليف الممتلكات والمعدات	**582,745**	423,905
إستهلاك	**902,526**	745,138
مصروفات تشغيلية أخرى	**3,438,451**	2,981,195
	11,778,338	9,462,321
الربح التشغيلي	**25,822,920**	23,249,852
حصة البنك من خسارة الشركة الزميلة (إيضاح 8)	**(280,239)**	(100,858)
صافي ربح السنة	**25,542,681**	23,148,994
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (إيضاح 12)	**1,200,000,000**	1,199,935,900
النصيب الأساسي للسهم في الأرباح (فلس)	**21,3**	19,3

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 28 جزءا من البيانات المالية

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

	31 ديسمبر 2008	31 ديسمبر 2007
	دينار بحريني	دينار بحريني
الأنشطة التشغيلية		
صافي ربح السنة	**25,542,681**	23,148,994
تعديلات للبنود التالية:		
إستهلاك	**902,526**	745,138
حصة البنك من خسارة الشركة الزميلة	**280,239**	100,858
خسائر (مكاسب) غير محققة من إستثمارات مصنفة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر	**2,050,309**	(11,079,352)
الدخل التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات و المطلوبات التشغيلية	**28,775,755**	12,915,638
تغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
إحتياطي إجباري لدى مصرف البحرين المركزي	**(7,241,000)**	(4,710,000)
صكوك مصرف البحرين المركزي	**(10,715,000)**	(20,380,000)
مرابحات ومضاربات لدى البنوك بتواريخ إستحقاق أصلية من 90 يوماً أو أكثر	**(1,240,065)**	14,439,734
مرابحات	**(39,842,146)**	(9,678,332)
إجارة منتهية بالتمليك	**(31,094,920)**	(53,434)
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي	**(56,244,113)**	(10,215,813)
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدما	**(10,527,784)**	(1,720,592)
حسابات جارية للعملاء	**(2,457,383)**	14,874
مرابحات من البنوك	**(64,102,356)**	73,335,736
مرابحات من غير البنوك	**182,096,061**	86,796,742
مطلوبات أخرى	**1,250,688**	6,630,779
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	**(79,910,033)**	(17,845,885)
صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة التشغيلية	**(91,252,296)**	129,529,447
الأنشطة الإستثمارية		
إستثمارات في شركة زميلة	**–**	(6,299,358)
شراء ممتلكات ومعدات	**(507,070)**	(1,697,506)
صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة الإستثمارية	**(507,070)**	(7,996,864)

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 28 جزءا من البيانات المالية

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

	31 ديسمبر 2008	31 ديسمبر 2007
	دينار بحريني	دينار بحريني
الأنشطة التمويلية		
متحصلات من بيع أسهم خزانة	–	20,294
حسابات الاستثمار المطلقة	26,355,176	19,769,585
أرباح أسهم	(12,000,000)	–
صافي النقد من الأنشطة التمويلية	14,355,176	19,789,879
صافي التغيرات في النقد وما في حكمه	(77,404,190)	141,322,462
النقد وما في حكمه في 1 يناير	233,608,190	92,285,728
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	156,204,000	233,608,190
يشمل النقد وما في حكمه على:		
نقد وأرصدة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي	67,263,285	1,814,814
أرصدة لدى بنوك أخرى	3,389,696	7,718,849
مرابحات لدى البنوك بتواريخ إستحقاق أصلية أقل من 90 يوما	85,551,019	224,074,527
	156,204,000	233,608,190

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 28 جزءا من البيانات المالية

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

	رأس المال دينار بحريني	أسهم خزانة دينار بحريني	إحتياطي قانوني دينار بحريني	أرباح مبقاة دينار بحريني	إحتياطي الإستثمار دينار بحريني	إحتياطي تحويل العملات الاجنبية دينار بحريني	توزيعات مقترحة دينار بحريني	مجموع حقوق المساهمين دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير 2008	120,000,000	–	3,959,869	12,458,881	22,523,040	–	529,087	159,470,877
الزكاة عن أرباح سنة 2008	–	–	–	(822,525)	–	–	–	(822,525)
تبرعات خيرية	–	–	–	(100,000)	–	–	–	(100,000)
تغيرات في إستثمارات الشركة الزميلة	–	–	–	–	–	99,010	–	99,010
(المصروفات) الدخل المثبتة مباشرة في حقوق المساهمين	–	–	–	(922,525)	–	99,010	–	(823,515)
صافي ربح السنة	–	–	–	25,542,681	–	–	–	25,542,681
	–	–	–	**24,620,156**	**–**	**99,010**	**–**	**24,719,166**
محول من إحتياطي الإستثمار	–	–	–	2,050,309	(2,050,309)	–	–	–
محول إلى الإحتياطي القانوني	–	–	2,554,268	(2,554,268)	–	–	–	–
زكاة مدفوعة	–	–	–	–	–	–	(529,087)	(529,087)
تبرعات الزكاة	–	–	–	–	–	–	822,525	822,525
أرباح أسهم مدفوعة لسنة 2007	–	–	–	(12,000,000)	–	–	–	(12,000,000)
أرباح أسهم موصى بتوزيعها لسنة 2008	–	–	–	(12,000,000)	–	–	12,000,000	–
	–	–	**2,554,268**	**116,197**	**(2,050,309)**	**–**	**12,293,438**	**13,012,604**
الرصيد في 31 ديسمبر 2008	120,000,000	–	6,514,137	12,575,078	20,472,731	99,010	12,822,525	172,483,481
الرصيد في 1 يناير 2007	120,000,000	(17,203)	1,641,879	3,333,225	11,443,688	–	–	136,401,589
الزكاة عن أرباح سنة 2007	–	–	–	(529,087)	–	–	–	(529,087)
تبرعات خيرية	–	–	–	(100,000)	–	–	–	(100,000)
المصروفات المثبتة مباشرة في حقوق المساهمين	–	–	–	(629,087)	–	–	–	(629,087)
صافي ربح السنة	–	–	–	23,148,994	–	–	–	23,148,994
	–	–	–	22,519,907	–	–	–	22,519,907
محول إلى إحتياطي الإستثمار	–	–	–	(11,079,352)	11,079,352	–	–	–
محول إلى الإحتياطي القانوني	–	–	2,314,899	(2,314,899)	–	–	–	–
تبرعات الزكاة	–	–	–	–	–	–	529,087	529,087
بيع أسهم خزانة	–	17,203	3,091	–	–	–	–	20,294
	–	17,203	2,317,990	9,125,656	11,079,352	–	529,087	23,069,288
الرصيد في 31 ديسمبر 2007	120,000,000	–	3,959,869	12,458,881	22,523,040	–	529,087	159,470,877

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 28 جزءا من البيانات المالية

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2008

1 التأسيس والأنشطة الرئيسية

تأسس مصرف السلام-البحرين ش.م.ب. (البنك) في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية البحريني رقم 2001/21 وسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت سجل تجاري رقم 59308 بتاريخ 19 يناير 2006. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي ولدى البنك ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة ويزاول البنك أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية وفقا لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالبنوك الإسلامية الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص. ب. 18282، بناية 22، طريق 58، مجمع 436، ضاحية السيف، مملكة البحرين.

يعمل البنك من خلال مكتبه المسجل، وفرعين للخدمات المصرفية للأفراد في ضاحية السيف، ومكاتب للاستشارات الاستثمارية في لندن وسنغافورة. يمتلك البنك 20% حصة ملكية في مصرف السلام الجزائر، وهو بنك تجاري مؤسس في الجزائر برأسمال مدفوع يبلغ 100 مليون دولار أمريكي بما يعادل العملة المحلية.

يقدم البنك جميع أصناف المنتجات والخدمات المصرفية المتفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن أنشطة البنك قبول الأموال والودائع، إدارة الحسابات الإستثمارية المشاركة في الأرباح، تقديم العقود التمويلية الإسلامية، التعامل في الأدوات المالية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية كمضارب ورب المال، إدارة الأدوات المالية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية لمصرف البحرين المركزي كما هو محدد في إطار الترخيص.

2 السياسات المحاسبية

2.1 أساس الإعداد

أعدت القوائم المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية، بإستثناء الإستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر والإستثمارات العقارية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة. تتضمن هذه القوائم المالية جميع الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية خارج الميزانية المحتفظ بها من قبل البنك ومكاتب إستثماراتها الإستشارية. يتم إحتساب الإستثمار في بنك السلام الجزائر بإستخدام طريقة حقوق المساهمين وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 28، الإستثمار في الشركات الزميلة (إيضاح 8).

أعدت القوائم المالية بالدينار البحريني والتي تعتبر العملة الوظيفية الرئيسية للبنك.

بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية للبنك وفقا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وطبقا لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني ومعايير التقارير المالية الدولية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية.

التغيرات المستقبلية في السياسات المحاسبية

معيار التقارير المالية الدولي رقم *8* المتعلق بالقطاعات التشغيلية

إن تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 8 والذي سيصبح إلزاميا للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2009 سينتج عنه عمل إفصاحات إضافية ومعدلة تتعلق بالقطاعات التشغيلية.

معيار المحاسبة الدولي رقم *1* عرض القوائم المالية (المعدل)

إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (المعدل) والذي سيصبح إلزاميا للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2009 سينتج عنه تعديل في طريقة عرض القوائم المالية.

لا يتوقع بأن تطبيق هذه المعايير سيكون له أي تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 التقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة

إن إعداد القوائم المالية يتطلب من الإدارة عمل تقديرات وفرضيات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما إن هذه التقديرات والفرضيات تؤثر على الإيرادات والمصروفات والمخصصات الناتجة، وكذلك تغيرات القيمة العادلة المسجلة في حقوق المساهمين.

يتم عمل الفرضيات لتصنيف الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر، الموجودات المحتفظ بها لغرض البيع أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق بناءا على نية الإدارة عند إقتناء الموجود المالي. كما هو موضح بالكامل أدناه. يتم كذلك عمل الفرضيات لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت بأن الموجود المالي مضمحل.

تصنيف الإستثمارات

عند إقتناء الإستثمارات تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر أو متاحة للبيع أو محتفظ بها حتى الإستحقاق.

إضمحلال إستثمارات في أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع

يعامل البنك الإستثمارات في أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع كمضمحلة إذا وجد انخفاض هام أو طويل الأمد في القيمة العادلة بأدنى من تكلفتها أو إذا وجد دليل موضوعي آخر يثبت الإضمحلال. بالإضافة إلى ذلك، يقيم البنك عوامل أخرى تتضمن تقلبات في أسعار أسهم حقوق الملكية المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم لأسهم حقوق الملكية غير المسعرة.

عدم تأكد التقديرات

إن الفرضيات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ الميزانية، والتي لديها مخاطر هامة لتكون سببا لتعديل جوهري للقيم المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة موضحة أدناه:

خسائر إضمحلال في العقود المالية

يقوم البنك على أساس منتظم بمراجعة العقود المالية لتقييم ما إذا كان يتوجب تسجيل مخصص اضمحلال في قائمة الدخل. بشكل خاص، يتطلب عمل الإدارة بذل الجهد في تقدير المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستويات المخصصات المطلوبة. إن هذه التقديرات مبنية بالضرورة على فرضيات حول عوامل متعددة تتضمن درجات مختلفة من الرأي وعدم التأكد، ومن ثم قد تختلف النتائج الفعلية مما ينتج عنها تغيرات مستقبلية في مثل هذه المخصصات.

مخصصات إضمحلال جماعي للعقود المالية

بالإضافة إلى مخصصات معينة مقابل العقود المالية الهامة، يقوم البنك أيضا بعمل مخصص إضمحلال جماعي مقابل العقود المالية التي بالرغم من أنه لم يتم تحديدها بصورة خاصة كونها تتطلب عمل مخصص معين، إلا أن مخاطرها أعلى من تلك المخصصة أصلا. إن هذا المخصص الجماعي مبنى أساسا على أي تدهور في وضع العقود المالية منذ منحها (المقتناة) كما تم تحديده من قبل البنك. إن مبلغ المخصص يعتمد على النمط التاريخي لخسائر العقود الأخرى ضمن كل درجة وتعدل لتعكس التغييرات الإقتصادية الحالية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 التقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة (تتمة)

تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية غير المسعرة

يتم تقييم الإستثمارات في أسهم حقوق الملكية غير المسعرة بالرجوع إلى إحدى الطرق التالية:

- تقييم من قبل مثمنين مستقلين خارجيين؛
- أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية؛
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة لها بصورة أساسية؛
- التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالمعدلات الحالية لأدوات تحمل نفس الشروط وخصائص المخاطر؛ أو
- نماذج تقييم أخرى.

يحدد البنك تقنيات التقييم على أساس دوري وتفحص صلاحية هذه إما بإستخدام أسعار معاملات السوق الحالية الجديرة بالملاحظة لنفس الأداة أو معلومات أخرى متوفرة في السوق جديرة بالملاحظة.

إن السياسات المحاسبية الرئيسية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية هي موضحة أدناه:

العقود المالية

تشتمل العقود المالية على نقد وأرصدة لدى بنوك ومصرف البحرين المركزي وذمم مرابحات مدينة (بعد حسم الأرباح المؤجلة) ومضاربات وإجارة منتهية بالتمليك. يتم إدراج الأرصدة المتعلقة بتلك العقود بعد حسم مخصص الإضمحلال.

ذمم المرابحات المدينة

تدرج ذمم المرابحات المدينة بعد حسم صافي مخصص الإضمحلال والأرباح المؤجلة.

إجارة منتهية بالتمليك

تتضمن موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك على موجودات بموجب عقود تأجير تشمل على طائرات وأراضي ومباني، بموجب شروط التي من شأنها نقل ملكية الموجودات إلى الأطراف الأخرى في نهاية فترة عقد التأجير.

يتم حساب الاستهلاك على جميع موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل موجود على مدة عقد التأجير.

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تصنف هذه الإستثمارات كإستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق، متاحة للبيع أو مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر.

تثبت جميع الإستثمارات مبدئيا بالتكلفة، والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الإقتناء المصاحبة للاستثمار. يتم احتساب تكلفة الاقتناء المتعلقة بالاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر في قائمة الدخل.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة (تتمة)

بعد الإثبات المبدئي لهذه الإستثمارات، يتم لاحقا تحديد قيم نهاية الفترة كالتالي:

إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق
الإستثمارات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، واستحقاق في تاريخ ثابت والمراد الاحتفاظ بها حتى الإستحقاق، يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص الإضمحلال في قيمتها.

إستثمارات متاحة للبيع
بعد الإثبات المبدئي، الاستثمارات التي تصنف "كمتاحة للبيع" يتم عادة إعادة قياسها بالقيمة العادلة، إلا إذا كان لا يمكن قياس قيمها العادلة بموثوقية، فإنه في هذه الحالة يتم قياسها بالتكلفة بعد حسم الإضمحلال. تدرج التغيرات في القيمة العادلة كبند منفصل في حقوق المساهمين حتى يستبعد الإستثمار أو عندما يصبح الإستثمار مضمحل. عند الاستبعاد أو الإضمحلال فإن المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة سابقا "كتغيرات متراكمة في القيمة العادلة" ضمن حقوق المساهمين، يتم تضمينها في قائمة الدخل للسنة.

إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر
تصنف هذه الاستثمارات تحت هذه الفئة عند الإثبات المبدئي، إذا تم تقييم هذه الإستثمارات على أساس القيمة العادلة وفقا لسياسة إدارة المخاطر وإستراتيجية إستثماراتها. تتضمن هذه جميع استثمارات أسهم حقوق الملكية الخاصة بما فيها إستثمارات المشاريع المشتركة والشركات الزميلة. وفقا لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فأن مثل هذه الإستثمارات تصنف "كإستثمارات متاحة للبيع".

تسجل الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر في الميزانية بالقيمة العادلة. يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة "كمكاسب من إستثمارات مصنفة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر" في قائمة الدخل.

إستثمارات في شركات زميلة
يتم إحتساب إستثمارات البنك في شركاته الزميلة بموجب طريقة حقوق المساهمين للمحاسبة. إن الشركة الزميلة هي المؤسسة التي لدى البنك نفوذا مؤثرا عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك.

بموجب طريقة حقوق المساهمين، يتم إثبات الإستثمار في الشركة الزميلة في الميزانية بالتكلفة مضافا إليها تغيرات ما بعد الاقتناء في حصة البنك من صافي موجودات الشركة الزميلة. يتم إثبات الخسائر التي تجاوزت تكلفة الإستثمار في الشركة الزميلة عندما يتكبد البنك التزامات نيابة عن الشركة الزميلة. الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة يتم تضمينها في القيمة المدرجة للإستثمار وهي غير مطفأة. تعكس قائمة الدخل حصة البنك في نتائج عمليات الشركة الزميلة. أينما وجدت تغيرات قد أثبتت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة، يقوم البنك بإثبات حصته في هذه التغيرات والإفصاح عنها في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين إذا استلزم الأمر.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة والبنك متطابقة، والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل البنك فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

إستثمارات في شركات زميلة (تتمة)

بعد تطبيق طريقة حقوق المساهمين، يقوم البنك بتحديد ما إذا كان ضروريا إثبات خسارة إضمحلال إضافية لحصة إستثمارات البنك في شركاته الزميلة, يقوم البنك بتاريخ كل ميزانية بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت إضمحلال الإستثمارات في الشركات الزميلة. في هذه الحالة يقوم البنك بإحتساب قيمة الإضمحلال الذي يعد الفرق بين القيمة القابلة للإسترداد والقيمة المدرجة لشركة الزميلة وإثبات المبلغ في قائمة الدخل.

يتم إستبعاد المكاسب والخسائر الناتجة من المعاملات مع الشركة الزميلة إلى حد حصة البنك في الشركة الزميلة.

إستثمارات عقارية
إن هذه الإستثمارات العقارية هي المحتفظ بها لإكتساب الإيجارات و/أو لزيادة قيمتها السوقية. يتم إدراجها مبدئيا بالتكلفة، متضمنة تكاليف الشراء المرتبطة بالعقار.

بعد الإثبات المبدئي، يتم إعادة قياس جميع الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل كربح أو خسارة في الإستثمارات العقارية. يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات العقارية بناءا على تقييمات يتم عملها من قبل مقيّمين مستقلين أو باستخدام النماذج الداخلية بافتراضات ثابتة.

إحتياطي الاستثمار
تدرج المكاسب غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم "الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر" "والإستثمارات العقارية" في قائمة الدخل ويتم تخصيصها ضمن إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات في حقوق المساهمين، وهي غير قابلة للتوزيع على المساهمين. وعند إستبعاد "الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر" أو "الاستثمارات العقارية"، يتم تحويل المكاسب المتراكمة المتعلقة بتلك الإستثمارات إلى الأرباح المبقاة ويتم إتاحتها للتوزيع.

الشركات التابعة أو الزميلة المقتناة لغرض البيع
يتم تصنيف الشركة التابعة أو الزميلة المقتناة لغرض بيعها لاحقا خلال 12 شهرا "كمحتفظ بها لغرض البيع" عندما يكون بيعها محتمل جدا. يتم إظهار موجودات ومطلوبات الشركة التابعة كبند منفصل في الميزانية "كموجودات محتفظ بها لغرض البيع" و"مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع". يتم قياس الموجودات التي تم تصنيفها كموجودات محتفظ بها لغرض البيع بقيمتها المدرجة أو قيمتها العادلة ناقصا تكلفة البيع أيهما أقل. أي خسارة إضمحلال ناجمة تخفض القيمة المدرجة للموجودات. لا يتم إستهلاك الموجودات التي تم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

يتم إثبات أية خسارة إضمحلال لأي انخفاض مبدئي ولاحق لهذه الموجودات إلى القيمة العادلة ناقصا تكلفة البيع في قائمة الدخل. يتم إثبات المكسب لأي زيادة لاحقة في القيمة العادلة ناقصا تكلفة البيع إلى حد لا يتجاوز خسارة الإضمحلال المتراكمة التي تم إثباتها.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ممتلكات ومعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد حسم الإستهلاك المتراكم. يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت بناءا على الأعمار الإنتاجية المتوقعة لجميع الممتلكات والمعدات، فيما عدا الأراضي المملوكة ملكا حرا وأعمال قيد التنفيذ.

– معدات و برامج الحاسب الآلي	3 – 5 سنوات
– أثاث ومعدات مكتبية	3 – 5 سنوات
– مركبات	5 سنوات
– تحسينات على العقارات المستأجرة	على فترة عقد التأجير

إضمحلال وعدم قابلية تحصيل الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل ميزانية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت إضمحلال موجود مالي محدد. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم إثبات إيه خسارة إضمحلال ضمن قائمة الدخل.

يتم تحديد الإضمحلال كما يلي:

أ) للموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تحديد الإضمحلال بناءا على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على أساس سعر الربح الفعلي الأصلي؛

ب) للموجودات المدرجة بالقيمة العادلة، فإن الإضمحلال هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة؛ و

ج) للموجودات المدرجة بالتكلفة، فإن الإضمحلال يحسب بناءا على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة على أساس معدل العائد الحالي في السوق لموجود مالي مماثل.

للاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع فإن إسترجاع خسائر الإضمحلال يتم بإضافتها إلى التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن حقوق المساهمين.

بالإضافة إلى ذلك، يتم عمل مخصص لتغطية إضمحلال موجودات محددة للبنك حيثما يوجد إنخفاض في تدفقاتها النقدية المستقبلية المتوقعة والذي يمكن قياسه.

المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في الميزانية فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وينوي البنك أن يسدد على أساس صافي المبلغ أو أن يتم تحقق الموجود وسداد المطلوب في نفس الوقت.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يقدم البنك مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها الأجانب، وتُستحق هذه المكافآت بناءا على رواتب الموظفين عند إنهاء الخدمة وعدد سنوات الخدمة، ولكن بشرط إتمام حد أدنى من الخدمة. يتم استحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على فترة الخدمة.

أما بما يخص موظفيه المواطنين، يقوم البنك بدفع اشتراكات نظام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية التي تحسب كنسبة من رواتب الموظفين. إن التزامات البنك تكون محصورة في نطاق المبالغ المساهم بها في هذا النظام والتي تحسب كمصروفات عند تكبدها.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

إثبات الإيراد

المرابحات

عندما يكون الدخل قابلا للتحديد ومعلوما عند بداية العقد، فإنه يتم إثبات الدخل وفقا للفترة الزمنية التي يغطيها العقد بناءا على أصول المبالغ القائمة. عندما يكون الدخل من العقد غير محدد، يثبت الدخل عند تحققه. يعلق الدخل المستحق عندما يعتقد البنك بأن إسترداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها أو عادة عندما تكون متأخرة عن السداد 90 يوما أو أكثر، أيهما أسبق.

المضاربات

يتم إثبات الدخل من معاملات المضاربة عند وجود الحق لاستلامها أو يتم الإعلان عن هذه من قبل المضارب أيهما أسبق.

أرباح الأسهم

يتم إثبات الإيراد عندما يكون للبنك الحق في استلام مدفوعات أرباح الأسهم.

إجارة

يتم إثبات دخل الإجارة المنتهية بالتمليك على أساس التناسب الزمني وفقا لشروط عقد التأجير.

دخل رسوم وعمولات

يكتسب البنك دخل الرسوم والعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات التي يقدمها إلى عملائه. ويمكن تقسيم دخل الرسوم إلى الفئات الرئيسية التالية:

دخل الرسوم من المعاملات التمويلية: تتضمن الرسوم المكتسبة من المعاملات التمويلية الرسوم المدفوعة مقدما والرسوم المستحقة مبكرا. يتم إثبات هذه الرسوم عند استحقاقها إلى الحد التي تعتبر فيها الرسوم معززة للعائد، فأنها تثبت على فترة العقود التمويلية.

دخل الرسوم من معاملات الخدمات: يتم إثبات الرسوم الناتجة من تمويل الشركات والخدمات الاستشارية وترتيب بيع الموجودات وإدارة الثروات عند الاستحقاق حين إتمام المعاملة المعنية أو على أساس التناسب الزمني عندما تكون الرسوم مرتبطة بالوقت.

القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق بتاريخ الميزانية.

بالنسبة للإستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها بصورة أساسية، أو بناءا على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيم النقد المعادلة من قبل البنك بمعدلات الربح الحالية للعقود التي هي بنفس الشروط وخصائص المخاطر.

بالنسبة للإستثمارات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلية للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءا على صافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية من قبل البنك بإستخدام معدلات الربح الحالية للإستثمارات التي لها نفس الشروط وخصائص المخاطر.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

عملات أجنبية
يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ تسوية المعاملات. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية بأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التحويل في قائمة الدخل. الموجودات غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية يتم تسجيلها بأسعار الصرف السائدة بتاريخ تسوية المعاملات. يتم تحويل مكاسب أو خسائر البنود غير النقدية المصنفة "كمتاحة للبيع" ضمن حقوق المساهمين حتى تباع أو تستبعد الموجودات المعنية فإنه في هذه حاله يتم إثباتها في قائمة الدخل. يتم إثبات المكاسب الناتجة عن تحويل الموجودات والمطلوبات المصنفة "كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" مباشرة في قائمة الدخل.

المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد
يتم إثبات جميع المشتريات والمبيعات من الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الموجود.

إستبعاد الموجودات المالية
يتم إستبعاد الموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما يقوم البنك بنقل معظم المخاطر والمنافع المتعلقة بالملكية أو عندما لم يتم نقل أو إبقاء معظم المخاطر والمنافع وعندما لا توجد سيطرة على الموجودات أو نسبة من الموجودات.

إستبعاد المطلوبات المالية
يتم إستبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الإلتزام بموجب المطلوب تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بآخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهريا أو عندما يتم تعديل مطلوب حالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة إستبعاد للمطلوب الأصلي ويتم إثبات مطلوب جديد، ويتم إثبات فروق المبالغ المدرجة المعنية ضمن الأرباح أو الخسائر.

موجودات الأمانة
لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة كموجودات للبنك.

دخل أرباح الأسهم العادية
يتم إثبات توزيعات أرباح الأسهم العادية كمطلوب ويتم خصمها من حقوق المساهمين عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك. يتم الإفصاح عن توزيعات أرباح أسهم السنة التي تمت الموافقة عليها بعد تاريخ الميزانية كحدث بعد تاريخ الميزانية.

حاملي حسابات الاستثمار المطلقة
تدرج جميع حسابات الاستثمار المطلقة بالتكلفة متضمنة الأرباح المستحقة بعد حسم المبالغ المسددة. يتم توزيع دخل حاملي حسابات الاستثمار المطلقة على أساس متوسط الأرصدة اليومية بالتناسب مع أرصدة المساهمين.

الزكاة
وفقا للنظام الأساسي، يتطلب من البنك دفع الزكاة على جميع الإحتياطيات والأرباح المبقاة المحققة نيابة عن المساهمين، بإستثناء رأس المال المدفوع وعلاوة إصدار أسهم التي هي من مسئولية المساهمين. إن البنك مُلزم بحساب وإشعار جميع المساهمين عن حصتهم من الزكاة المستحقة الدفع. تقوم هيئة الرقابة الشرعية للبنك بالتصديق على هذه الحسابات. تتم معاملة الزكاة كمخصص من الأرباح المبقاة.

النقد وما في حكمه
يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى بنوك بتواريخ إستحقاق أصلية أقل من 90 يوما من تاريخ الإقتناء.

3 تصنيف الأدوات المالية بناءا على طريقة القياس

كما في 31 ديسمبر 2008، تم تصنيف الأدوات المالية لغرض القياس بموجب معيار المحاسبية الدولي رقم 39: المتعلق بالأدوات المالية: الإثبات والقياس كالتالي:

	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر	*موجودات مالية بالتكلفة/ التكلفة المطفأة*	*مطلوبات مالية بالتكلفة/التكلفة المطفأة*	*المجموع*
	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	–	83,533,981	–	83,533,981
صكوك مصرف البحرين المركزي	–	31,095,000	–	31,095,000
مرابحات لدى البنوك	–	87,167,449	–	87,167,449
مرابحات	–	72,483,745	–	72,483,745
إجارة منتهية بالتمليك	–	41,530,784	–	41,530,784
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	116,929,500	–	–	116,929,500
ذمم مدينة	–	20,439,688	–	20,439,688
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	–	88,934,033	–	88,934,033
	116,929,500	425,184,680	–	542,114,180
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة				
مرابحات من البنوك	–	–	32,880,685	32,880,685
مرابحات من غير البنوك	–	–	289,004,770	289,004,770
حسابات جارية للعملاء	–	–	3,231,303	3,231,303
حسابات الاستثمار المطلقة	–	–	46,124,760	46,124,760
	–	–	371,241,518	371,241,518

3 تصنيف الأدوات المالية بناءا على طريقة القياس (تتمة)

تم تصنيف الأدوات المالية كالتالي، كما في 31 ديسمبر 2007:

	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر دينار بحريني	موجودات مالية بالتكلفة/ التكلفة المطفأة دينار بحريني	مطلوبات مالية بالتكلفة/التكلفة المطفأة دينار بحريني	المجموع دينار بحريني
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	–	15,173,663	–	15,173,663
صكوك مصرف البحرين المركزي	–	20,380,000	–	20,380,000
مرابحات لدى البنوك	–	224,450,893	–	224,450,893
مرابحات	–	32,641,599	–	32,641,599
إجارة منتهية بالتمليك	–	10,435,863	–	10,435,863
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	62,735,696	–	–	62,735,696
ذمم مدينة	–	10,156,438	–	10,156,438
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	–	9,024,000	–	9,024,000
	62,735,696	322,262,456	–	384,998,152
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة				
مرابحات من البنوك	–	–	96,983,041	96,983,041
مرابحات من غير البنوك	–	–	106,908,709	106,908,709
حسابات جارية للعملاء	–	–	5,688,686	5,688,686
حسابات الإستثمار المطلقة	–	–	19,769,585	19,769,585
	–	–	229,350,021	229,350,021

4 نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي

	2008 ***دينار بحريني***	*2007* دينار بحريني
إحتياطي إجباري لدى مصرف البحرين المركزي	**12,881,000**	5,640,000
نقد وأرصدة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي	**67,263,285**	1,814,814
أرصدة لدى بنوك أخرى	**3,389,696**	7,718,849
	83,533,981	15,173,663

5 مرابحات لدى البنوك

	31 ديسمبر 2008		
	لغاية 3 أشهر ***دينار بحريني***	***من 3 أشهر إلى 6 أشهر*** ***دينار بحريني***	***المجموع*** ***دينار بحريني***
دول مجلس التعاون	**82,376,388**	**–**	**82,376,388**
أوروبا	**4,791,061**	**–**	**4,791,061**
	87,167,449	**–**	**87,167,449**

5 مرابحات لدى البنوك (تتمة)

	31 دي3سمبر 2007		
	لغاية 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	المجموع
	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
دول مجلس التعاون	199,822,903	376,366	200,199,269
أوروبا	24,251,624	–	24,251,624
	224,074,527	376,366	224,450,893

6 إجارة منتهية بالتمليك

تمثل هذه صافي الإستثمارات في الموجودات المؤجرة للفترات التي إما تقريبية أو تغطي أجزاء رئيسية للأعمار الإنتاجية المقدرة لمثل هذه الموجودات. تنص إتفاقيات التأجير بأن يتعهد المؤجر بنقل الموجودات المؤجرة إلى المستأجر عند إستلام مدفوعات الإيجار النهائية.

التغيرات في موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك هي كالتالي:

	2008	*2007*
	دينار بحريني	دينار بحريني
في 1 يناير	**10,435,863**	10,382,429
إضافات خلال السنة	**33,418,897**	1,193,780
استهلاك موجودات الإجارة – صافي	**(2,323,976)**	(1,140,346)
في 31 ديسمبر	**41,530,784**	10,435,863

إجمالي الحد الأدنى للمدفوعات المستحقة لعقود التأجير المستقبلية هي كالتالي:

	2008	*2007*
	دينار بحريني	دينار بحريني
مستحق الدفع خلال سنة واحدة	**9,915,774**	738,954
مستحق الدفع من سنة واحدة إلى 5 سنوات	**26,505,879**	8,561,766
مستحق الدفع بعد 5 سنوات	**5,109,131**	1,135,143
	41,530,784	10,435,863

تنقسم الإجارة المنتهية بالتمليك إلى فئات الموجودات التالية:

	2008	*2007*
	دينار بحريني	دينار بحريني
طيران	**3,836,702**	4,307,337
أراضي ومباني	**37,694,082**	6,128,526
	41,530,784	10,435,863

بلغ الدخل المثبت من موجودات الإجارة المتضمنة في دخل من عقود التمويل 1,605,266 دينار بحريني خلال السنة (2007: 905,497 دينار بحريني). بلغ الإستهلاك المتراكم على الموجودات الخاضعة للإجارة 3,464,322 دينار بحريني (31 ديسمبر 2007: 1,140,346 دينار بحريني).

7 استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

	2008 دينار بحريني	2007 دينار بحريني
مسعرة	**4,045,637**	11,403,476
غير مسعرة بناءا على تقنيات التقييم:		
– مدخلات خاصة بالسوق جديرة بالملاحظة	**97,509,445**	35,027,745
– مدخلات غير خاصة بالسوق جديرة بالملاحظة	**15,374,418**	16,304,475
	116,929,500	62,735,696

تمثل هذه استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر ويتم إدراجها بالقيمة العادلة.

يتم تسجيل بعض هذه الإستثمارات بالقيمة العادلة بإستخدام تقنيات التقييم نظرا لعدم توفر معاملات السوق الحالية أو معلومات في السوق جديرة بالملاحظة. يتم تحديد قيمها العادلة بإستخدام نماذج التقييم التي تم فحصها مقابل أسعار لمعاملات فعلية في السوق وبإستخدام أفضل تقديرات البنك لأنسب نماذج المدخلات.

8 استثمار في شركة زميلة

خلال سنة 2007، قام البنك بإقتناء 20% حصة ملكية في مصرف السلام الجزائر، بنك مؤسس حديثا في الجزائر. إن مصرف السلام الجزائر غير مدرج في أي بورصة عامة. يلخص الجدول التالي المعلومات المالية المتعلقة بإستثمار البنك في مصرف السلام الجزائر:

	2008 دينار بحريني	2007 دينار بحريني
ميزانية الشركة الزميلة:		
مجموع الموجودات	**39,514,495**	41,395,705
مجموع المطلوبات	**3,224,932**	1,593,828
صافي الموجودات	**36,289,563**	39,801,877
مجموع الإيرادات	**9,090**	–
مجموع المصروفات	**1,410,287**	504,290
صافي خسارة السنة	**1,401,197**	504,290
حصة البنك من خسارة الشركة الزميلة	**280,239**	100,858

9 ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدما

	2008 دينار بحريني	2007 دينار بحريني
أرباح مستحقة على المرابحات	**611,123**	670,766
أرباح مستحقة على موجودات الإجارة	**278,838**	205,689
أرباح مستحقة على الصكوك	**323,905**	351,123
مبالغ مدفوعة مقدما	**593,141**	348,608
ذمم مدينة أخرى	**19,225,822**	8,928,860
	21,032,829	10,505,046

تتضمن الذمم المدينة الأخرى إكتتابات مستحقة القبض تبلغ 8,515,761 دينار بحريني تتعلق ببيع بعض الموجودات المحتفظ بها للبيع. كما في 31 ديسمبر 2007، تتضمن الذمم المدينة الأخرى مبالغ مدفوعة مقدما تبلغ 4,154,051 دينار بحريني لإقتناء إستثمارات.

31 ديسمبر 2008

10 مطلوبات أخرى

	2008 دينار بحريني	2007 دينار بحريني
ربح مستحق الدفع	**2,614,170**	1,176,903
ذمم دائنة ومستحقات	**8,024,884**	7,561,307
مكافآت نهاية الخدمة	**116,505**	137,574
	10,755,559	8,875,784

11 حسابات الاستثمار المطلقة

إن أموال حسابات الإستثمار المطلقة مختلطة مع أموال البنك ويتم استثمارها في سلع المرابحات ذات السيولة العالية القصيرة الأجل لدى البنوك. وفقا لشروط القبول يتم استثمار 100% من أموال حسابات الإستثمار المطلقة بعد حسم الإحتياطي الإجباري. لا توجد قيود على جميع حسابات الإستثمار المطلقة في السحب النقدي، ولذلك تتراوح حصة المضارب بين 40% و50%.

12 حقوق المساهمين

12.1 رأس المال

	2008 دينار بحريني	2007 دينار بحريني
المصرح به:		
1,200,000,000 سهم عادي بقيمة إسمية قدرها 0,100 دينار بحريني للسهم	**120,000,000**	120,000,000
الصادر والمدفوع بالكامل:		
1,200,000,000 سهم عادي بقيمة إسمية قدرها 0,100 دينار بحريني للسهم، الصادر مقابل النقد	**120,000,000**	120,000,000

12.2 إحتياطي قانوني

وفقا لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني. ويجوز للبنك أن يقرر إيقاف مثل هذا التحويل السنوي، عندما يبلغ الإحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

12.3 إحتياطي الإستثمار

خلال السنة، تم تحويل مبلغ قدره 2,050,309 دينار بحريني من الأرباح المبقاة إلى احتياطي الاستثمار (2007: 11,079,352 دينار بحريني من الأرباح المبقاة إلى احتياطي الاستثمار). يمثل هذا الإحتياطي المكاسب والخسائر غير المحققة من إعادة تقييم الإستثمارات والإستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر، وهي غير قابلة للتوزيع وفقا لسياسات البنك الشرعية حتى يتم تحويلها ثانية إلي الأرباح المبقاة عند بيع الموجود وتحقيق المكسب.

12.4 توزيعات مقترحة

قرر أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعهم المنعقد بتاريخ 24 يناير 2009 بتوصية توزيع أرباح أسهم بواقع 10 فلس للسهم أو 10% من رأس المال المدفوع. بالنسبة لتوزيعات الزكاة راجع إيضاح 26.

13 دخل تشغيلي آخر

	2008 دينار بحريني	2007 دينار بحريني
رسوم وعمولات متعلقة بالتمويل	**843,708**	530,937
رسوم متعلقة بالمعاملات	**367,334**	3,853,532
رسوم أمانة ورسوم أخرى	**840,504**	311,875
مكاسب تحويل العملات الأجنبية	**249,050**	254,264
	2,300,596	4,950,608

14 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسين وأعضاء مجلس إدارة البنك وأفراد عائلاتهم المقربين والشركات المملوكة لهم أو المدارة من قبلهم وكذلك الشركات الحليفة ذات العلاقة مع البنك بحكم الملكية المشتركة أو أعضاء مجلس الإدارة. تمت المعاملات مع هذه الأطراف بشروط تجارية.

فيما يلي الأرصدة الهامة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر 2008:

	2008			
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم دينار بحريني	الإدارة التنفيذية دينار بحريني	المجموع دينار بحريني
الموجودات:				
مرابحات	7,040,472	3,693,308	60,985	10,794,765
إجارة منتهية بالتمليك	12,556,290	6,301,531	179,595	19,037,416
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدما	8,669,913	91,225	14,583	8,775,721
المطلوبات:				
مرابحات من غير البنوك	26,966,966	141,577	1,031,541	28,140,084
حسابات جارية للعملاء	–	180,255	49,004	229,259
حسابات الاستثمار المطلقة	3,242,180	100,680	44,142	3,387,002

إن الدخل والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة المتضمنة في القوائم المالية هي كما يلي:

الدخل:				
دخل من عقود تمويل إسلامية أخرى	605,768	419,558	15,731	1,041,057
دخل رسوم وعمولات (إيضاح 13)	40,905	–	–	40,905
المصروفات:				
ربح مدفوع لمرابحات من غير البنوك	966,272	3,828	29,269	999,369
حصة الأرباح على حسابات الاستثمار المطلقة	–	192	4,879	5,071

14 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

	2007			
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم دينار بحريني	الإدارة التنفيذية دينار بحريني	المجموع دينار بحريني
الموجودات:				
مرابحات	-	4,603,987	45,896	4,649,883
إجارة منتهية بالتمليك	-	6,807,337	253,129	7,060,466
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدما	600	196,325	1,275	198,200
المطلوبات:				
مرابحات من غير البنوك	1,453,500	568,410	576,490	2,598,400
حسابات جارية للعملاء	-	164,027	21,767	185,794
حسابات الاستثمار المطلقة	-	50,315	608,454	658,769

إن الدخل والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة المتضمنة في القوائم المالية هي كما يلي:

الدخل:				
دخل من عقود تمويل إسلامية أخرى	-	929,514	10,305	939,819
دخل رسوم وعمولات (إيضاح 13)	-	19,250	938	20,188
المصروفات:				
ربح مدفوع لمرابحات من غير البنوك	165,372	42,062	26,002	233,436
حصة الأرباح على حسابات الاستثمار المطلقة	-	39	1,082	1,121

كما في 31 ديسمبر 2008، تضمنت المرابحات والإجارة المنتهية بالتمليك مبلغ وقدره 3,693,309 دينار بحريني (2007: 4,603,987 دينار بحريني) لتسهيلات مقدمة لأعضاء مجلس الإدارة وشركاتهم الزميلة والتي فات موعد إستحقاقها ولا تستحق عليها أرباح. لم يتم عمل مخصصات مقابل هذه التسهيلات نظرا لوجود ضمانات كافية، بما فيها الضمانات النقدية المحتفظ بها.

يتم تعويض أعضاء مجلس الإدارة على هيئة رسوم لحضورهم إجتماعات اللجنة والمجلس. بلغت مكافآت وعلاوات ومصروفات أعضاء مجلس الإدارة لحضورهم إجتماعات اللجنة والمجلس 350,000 دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008 (31 ديسمبر 2007: 370,000 دينار بحريني).

تشتمل تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين فقط على مكافآت قصيرة الأجل، بمبلغ 2,753,000 دينار بحريني تم دفعها خلال السنة (2007: 2,329,980 دينار بحريني).

15 إرتباطات

إرتباطات تمويلية غير مسحوبة

لدى البنك إرتباطات تعاقدية بمبلغ قدره 2,434,840 دينار بحريني (31 ديسمبر 2007: 6,409,746 دينار بحريني) والتي ما زالت غير مسحوبة حتى نهاية السنة. بالإضافة إلى ذلك، لدى البنك إرتباطات رأسمالية غير مسحوبة بمبلغ 5,027,488 دينار بحريني حتى نهاية السنة (31 ديسمبر 2007: 32,601,265 دينار بحريني) لغرض الإستثمارات. إن للإرتباطات عادة تواريخ إنتهاء محددة أو تحكمها بنود خاصة لإنهائها. وحيث أن الإرتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا تمثل الاحتياجات النقدية المستقبلية.

15 إرتباطات (تتمة)

إرتباطات عقود التأجير التشغيلية – البنك كمستأجر

دخل البنك في عقود تأجير تشغيلية لمدة خمس سنوات لمبنى مقره الرئيسي. فيما يلي الحد الأدنى لمدفوعات عقد التأجير المستقبلية بموجب عقود التأجير غير القابلة للنقض كما في 31 ديسمبر 2008:

	2008	*2007*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*
خلال سنة واحدة	**451,095**	366,373
بعد سنة ولكن ليست أكثر من خمس سنوات	**448,371**	821,980
المجموع	**899,466**	1,188,353

16 إدارة مخاطر

16.1 المقدمة

إن المخاطر كامنة في أنشطة البنك إلا أنه يتم إداراتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن عملية إدارة المخاطر هذه ذو أهمية كبيرة لاستمرار ربحية البنك وكل وحدة داخل البنك تعتبر مسئولة عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئولياتها. ويتعرض البنك لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، وهي بدورها تنقسم إلى مخاطر متاجرة وغير متاجرة. وكما تخضع لمخاطر الدفع المسبق والمخاطر التشغيلية.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. ويتم مراقبة مخاطر الأعمال من خلال عملية التخطيط الإستراتيجي للبنك.

هيكلة إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة هو المسئول بصورة نهائية عن تحديد ومراقبة المخاطر؛ وبالرغم من ذلك، توجد هناك هيئات مستقلة مسئولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول ككل عن إدارة المخاطر والموافقة على إستراتيجيات ومبادئ المخاطر.

اللجنة التنفيذية

إن اللجنة التنفيذية هي المسئولة عن مراقبة عملية إدارة المخاطر ككل داخل البنك.

هيئة الرقابة الشرعية

تتولى هيئة الرقابة الشرعية للبنك مسئولية التأكد من التزام البنك بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاتها وأنشطتها.

لجنة المخاطر/الإئتمان

توصي لجنة المخاطر/ الإئتمان سياسة المخاطر وإطارها للمجلس. إن دورها الرئيسي هو اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر ومراقبة المحافظ وفحص الجهاد وتقديم تقارير المخاطر للمجلس ولجان المجلس والمنظمين والإدارة التنفيذية. بالإضافة إلى هذه المسئوليات، إعتماد ومراقبة المعاملات الإئتمانية للأفراد هو جزء على يتجزأ من مسئولياتها.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بوضع السياسات والأهداف لإدارة الموجودات والمطلوبات لميزانية البنك من حيث الهيكل، التوزيع، المخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية. كما أنها تقوم بمراقبة التدفق النقدي، سجل الاستحقاقات والتكلفة/ العائد على الموجودات والمطلوبات وتقييم ميزانية البنك من حيث حساسية أسعار الفائدة وكذلك السيولة، بحيث تقوم باتخاذ التعديلات التصحيحية المناسبة بناءا على الاتجاهات وأوضاع السوق المتوقعة، ومراقبة السيولة ومراقبة تعرضات صرف العملات الأجنبية والمراكز.

31 ديسمبر 2008

16 إدارة مخاطر (تتمة)

16.1 المقدمة (تتمة)

لجنة تدقيق المجلس

تضم لجنة التدقيق التي تم تعينها من قبل مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء من ضمنهم عضو غير تنفيذي. تساعد لجنة تدقيق المجلس مجلس الإدارة على القيام بمسئولياته فيما يتعلق بتقييم جودة وسلامة التقارير المالية وتدقيق تلك التقارير وسلامة الضوابط الداخلية للبنك ونظام قياس تقييم المخاطر ومقارنتها بالوضع الرأسمالي للبنك وأساليب مراقبة الإلتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق جميع عمليات إدارة مخاطر البنك سنوياً من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يفحص كل من كفاية الإجراءات وإلتزام البنك بهذه الإجراءات. ويناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة التنفيذية، ويقدم تقارير بشأن استنتاجاته وتوصياته مباشرة الى لجنة التدقيق.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تقاس مخاطر البنك بإستخدام أساليب التي تعكس كلا من الخسائر المتوقع بأن تنشأ في الظروف الإعتيادية والخسائر غير المتوقعة، والتي هي عبارة عن الخسارة الفعلية النهائية المقدرة على أساس النماذج الإحصائية. إن النماذج المستخدمة من المحتمل أن تكون مستمده من التجربة التاريخية، معدلة بحيث تعكس البيئة الاقتصادية. كما يقوم البنك بإجراء فحوصات الإجهاد على أساس أسوأ الحالات والإحداث التاريخية المتطرفة ومن غير المحتمل إن تحدث، في الواقع، حدثت.

تتم مراقبة وسيطرة المخاطر بصورة رئيسية بناء على الحدود وهيكلة الرقابة الداخلية القوية الموضوعة من قبل البنك. تعكس هذه الحدود إستراتيجية الأعمال وبيئة سوق البنك، وكذلك عن مستوى المخاطر التي يكون البنك على استعداد لقبولها، مع مزيد من التركيز على الصناعية المختارة. وبالإضافة إلى ذلك، يراقب ويقيس البنك كافة المخاطر، حيث يضع في اعتباره إجمالي قدرات تحمل المخاطر إلى التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات التي تم جمعها من كافة الأعمال تخضع للفحص والمعالجة من أجل التحليل، السيطرة وتحديد المخاطر في وقت مبكر. تم تقديم وتوضيح هذه المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة، لجنة المخاطر رؤساء كل الأقسام. يتضمن التقرير إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان والتنبأت القياسية للإئتمان واستثناءات سقف التملك ومعدلات السيولة وتغيرات بيان المخاطر. يتم تقديم تقارير مفصلة عن مخاطر الصناعة، العميل والمخاطر الجغرافية على أساس شهري. تقوم الإدارة التنفيذية بتقييم مدى ملائمة مخصصات الخسائر الائتمانية على أساس ربع سنوي. يتسلم مجلس الإدارة تقرير شامل عن المخاطر على أساس ربع سنوي والذي يهدف الى توفير جميع المعلومات اللازمة لتقييم واستنتاج مخاطر البنك.

يتم إعداد وتوزيع تقارير مصممة خصيصا للمخاطر لكافة مستويات البنك من أجل التأكيد بأن جميع قطاعات الأعمال لديها معلومات شاملة وضرورية وحديثة. يتم تقديم ملخص يومي للمدير العام وجميع أعضاء البنك ذات العلاقة عن استخدام حدود السوق واستثمارات الملكية والسيولة وبالإضافة إلى أية تطورات في المخاطر الأخرى.

تركز زيادة المخاطر

تظهر التركزات عندما تدخل الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. التركزات تشير للتأثر النسبي في أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات البنك توجيهات معينة للتركيز الاحتفاظ على محافظ إستثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقا لذلك.

16 إدارة مخاطر (تتمة)

16.2 مخاطر الائتمان

إدارة المخاطر

تتمثل مخاطر الإئتمان في عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل من الوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. يحاول البنك السيطرة على مخاطر الإئتمان من خلال متابعة المخاطر الائتمانية، وضع حدود للمعاملات مع أطراف أخرى وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة.

بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، يقوم البنك بإدارة المخاطر الائتمانية بالدخول في ترتيبات تعاقدية مع أطراف أخرى في ظروف ملائمة وبتحديد مدة التعرض للمخاطر.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان دون الأخذ في الإعتبار أي ضمانات وتعزيزات إئتمانية أخرى

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان لبنود الميزانية متضمنا المشتقات المالية. يتم إظهار الحد الأقصى للمخاطر بمبلغ إجمالي، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال إستخدام إتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

	إيضاح	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2008	صافي الحد الأقصى للتعرض 2008	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2007	صافي الحد الأقصى للتعرض 2007
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك		**3,389,696**	**3,389,696**	7,718,849	7,718,849
مرابحات لدى البنوك	5	**87,167,449**	**87,167,449**	224,450,893	224,450,893
مرابحات		**52,058,745**	**32,542,273**	31,141,599	6,913,987
إجارة منتهية بالتمليك	6	**37,688,214**	**14,163,658**	10,435,863	-
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	7	**116,929,500**	**95,261,108**	62,735,696	62,735,696
ذمم مدينة	9	**20,115,783**	**20,115,783**	9,865,191	9,865,191
موجودات محتفظ بها لغرض البيع		**88,934,033**	**39,715,428**	9,024,000	9,024,000
المجموع		**406,283,420**	**292,355,395**	355,372,091	320,708,616
إرتباطات		**7,462,328**	**6,401,007**	11,437,234	6,777,488
مجموع تعرض مخاطر الإئتمان		**413,745,748**	**298,756,402**	366,809,325	327,486,104

أينما تسجل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فأن المبالغ المبينة أعلاه توضح تعرض مخاطر الإئتمان الحالية ولكن ليس الحد الأقصى الذي من الممكن إن ينتج في المستقبل نتيجة لتغيرات في القيم.

16 إدارة مخاطر (تتمة)

16.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

أنواع مخاطر الإئتمان

دخل البنك في العديد من العقود والتي تشمل ذمم مرابحات مدينة ومضاربات وإجارة منتهية بالتمليك. تشتمل عقود ذمم المرابحات المدينة على مرابحات الأراضي والمباني والسلع والمركبات وغيرها، كما تشمل المضاربات على معاملات تمويلية مع بنوك إسلامية ومؤسسات مالية أخرى. أنواع الأدوات المالية هي:

ذمم المرابحات المدينة

يقوم البنك بتمويل معاملات المرابحات من خلال شراء موجود (والتي تمثل موضوع المرابحة) وإعادة بيع هذا الموجود للعميل (المستفيد) وذلك بعد إضافة هامش الربح على التكلفة . يتم سداد سعر البيع (التكلفة بالإضافة إلى هامش الربح) على أقساط من قبل العميل خلال فترة زمنية متفق عليها.

إجارة منتهية بالتمليك

يتم نقل ملكية الموجود المستأجر الخاضع للإجارة المنتهية بالتمليك للمستأجر عند نهاية عقد الإجارة، شريطة سداد جميع أقساط الإجارة وقيام المستأجر بشراء الموجود.

أ) أن النوعية الائتمانية للمرابحات لدى البنوك الخاضعة لمخاطر ائتمانية هي كالتالي:

	31 ديسمبر 2008				
	لم يحن موعد إستحقاقها وغير مضمحلة			***فات موعد استحقاقها أو مضمحلة بشكل فردي***	
	فئة "A"	***فئة "B"***	***غير مصنفة***		***المجموع***
	دينار بحريني	***دينار بحريني***	***دينار بحريني***	***دينار بحريني***	***دينار بحريني***
مرابحات لدى البنوك	**60,638,666**	**7,540,000**	**18,988,783**	**–**	**87,167,449**
	60,638,666	**7,540,000**	**18,988,783**	**–**	**87,167,449**

	31 ديسمبر 2007				
	لم يحن موعد إستحقاقها وغير مضمحلة			*فات موعد مضمحلة بشكل فردي*	*استحقاقها أو المجموع*
	فئة "A"	*فئة "B"*	*غير مصنفة*		
	دينار بحريني	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*
مرابحات لدى البنوك	135,572,893	51,822,000	37,056,000	–	224,450,893
	135,572,893	51,822,000	37,056,000	–	224,450,893

إن الفئات المشار إليها في الجداول أعلاه هي موضوعة من قبل واحدة أو أكثر من وكالات التصنيف الدولية الأربع (ستاندرز وبورز، موديز، فيتش وكابيتل انتليجنز).

16 إدارة مخاطر (تتمة)

16.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

ب) أن النوعية الائتمانية للمرابحات والإجارة المنتهية بالتمليك الخاضعة لمخاطر ائتمانية بناءا على تصنيف الائتمان الداخلي هي كالتالي:

	31 ديسمبر 2008			
	لم يحين موعد إستحقاقها وغير مضمحلة			
	مرضية	مراقبة	دون المستوى ولكنه غير مضمحل	فات موعد إستحقاقها	المجموع
	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
مرابحات	66,756,279	–	–	5,727,466	72,483,745
إجارة منتهية بالتمليك	41,507,924	–	–	22,860	41,530,784
	108,264,203	–	–	5,750,326	114,014,529

	31 ديسمبر 2007			
	لم يحين موعد إستحقاقها وغير مضمحلة			
	مرضية	مراقبة	دون المستوى ولكنه غير مضمحل	فات موعد إستحقاقها	المجموع
	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
مرابحات	27,040,226	–	–	5,601,373	32,641,599
إجارة منتهية بالتمليك	10,429,788	–	–	6,075	10,435,863
	37,470,014	–	–	5,607,448	43,077,462

جميع تصنيفات المخاطر الداخلية مصممه خصيصا لمختلف الفئات وتستخرج وفقا لسياسة تصنيف البنك. يتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر بصورة منتظمة.

ج) فيما يلي تحليل المرابحات والإجارة منتهية بالتمليك التي فات موعد استحقاقها ولكنها غير مضمحلة:

	31 ديسمبر 2008			
	من 0 إلى 30 يوما	30 يوما إلى 90 يوما	أكثر من 90 يوما	المجموع
	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
مرابحات	–	2,034,158	3,693,308	5,727,466
إجارة منتهية بالتمليك	22,860	–	–	22,860
	22,860	2,034,158	3,693,308	5,750,326

	31 ديسمبر 2007			
	من 0 إلى 30 يوما	30 يوما إلى 90 يوما	أكثر من 90 يوما	المجموع
	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
مرابحات	997,380	3,480,396	1,123,597	5,601,373
إجارة منتهية بالتمليك	252	–	5,823	6,075
	997,632	3,480,396	1,129,420	5,607,448

16 إدارة مخاطر (تتمة)

16.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

يتم تأمين جميع المرابحات والإجارة المنتهية بالتمليك التي فات موعد إستحقاقها ولكنها غير مضمحلة بضمانات تبلغ 8,901,056 دينار بحريني (2007: 1,717,930 دينار بحريني)، بما فيها الضمانات النقدية البالغة 3,292,000 دينار بحريني. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ البنك بضمان حكومي يبلغ 1,877,944 دينار بحريني تتعلق بأحد تسهيلاته.

إن الحد الأقصى لمخاطر الإئتمان، دون الأخذ في الاعتبار القيمة العادلة لأي ضمانات واتفاقيات المقاصة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، هي محددة بالمبالغ الميزانية بالإضافة إلى إرتباطات العملاء المفصح عنها في إيضاح رقم 15. بإستثناء الإرتباطات الرأسمالية.

تم خلال السنة إعادة تفاوض تسهيلات تمويلية لأفراد بقيمة 2,350,000 دينار بحريني. يتم إجراء جميع تسهيلات إعادة التفاوض وهي مضمونة بالكامل.

كما في 31 ديسمبر 2008، لا يوجد أي تعرض ائتماني بنسبة تتجاوز 10% من حقوق المساهمين لأي طرف واحد (2007: لا شيء).

17 التركـــز

يظهر التركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملين في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي حالات أخرى. يعطي التركز مؤشرا للتأثر النسبي في أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال أو منطقة جغرافية معينة. يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطته المالية لتفادي تركز المخاطر غير المرغوبة في العملاء في مناطق أو قطاعات أعمال معينة.

إن توزيع الموجودات والمطلوبات وحسابات الإستثمار المطلقة حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي هو كالتالي:

	موجودات	***مطلوبات وحسابات الإستثمار مطلقة وحقوق المساهمين***	***إرتباطات***	*موجودات*	*مطلوبات وحسابات الإستثمار مطلقة وحقوق المساهمين*	*إرتباطات*
	2008	***2008***	***2008***	*2007*	*2007*	*2007*
	دينار بحريني	***دينار بحريني***	***دينار بحريني***	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*
الإقليم الجغرافي:						
دول مجلس التعاون	**502,539,276**	**357,555,010**	**2,465,607**	355,982,172	223,511,805	6,409,746
العالم العربي	**9,917,696**	**4,978,221**	**–**	10,122,930	4,199,469	–
أوروبا	**6,106,964**	**6,856,091**	**–**	27,161,365	9,930,884	–
أسيا/المحيط الهادي	**32,222,098**	**12,600,551**	**2,278,578**	3,570,847	576,258	26,344,625
أمريكا	**1,709,064**	**7,204**	**–**	779,299	7,389	–
أخرى	**1,985,460**	**–**	**2,718,143**	80,069	–	6,256,640
	554,480,558	**381,997,077**	**7,462,328**	397,696,682	238,225,805	39,011,011
حقوق المساهمين	**–**	**172,483,481**	**–**	–	159,470,877	–
	554,480,558	**554,480,558**	**7,462,328**	397,696,682	397,696,682	39,011,011

17 التركـــــز (تتمة)

	موجودات	مطلوبات وحسابات الإستثمار مطلقة وحقوق المساهمين	إرتباطات	موجودات	مطلوبات وحسابات الإستثمار مطلقة وحقوق المساهمين	إرتباطات
	2008	2008	2008	2007	2007	2007
	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
القطاع الصناعي:						
تجاري وصناعي	**12,752,030**	**423,602**	**48,789**	5,217,109	71,317	1,750,000
بنوك ومؤسسات مالية	**109,199,534**	**72,547,160**	**–**	274,555,235	164,538,487	–
عقارات	**167,869,248**	**68,098,462**	**4,242,721**	56,991,542	6,152,146	8,537,265
طيران	**5,090,915**	**1,025,554**	**–**	7,159,208	–	–
أفراد	**23,199,665**	**106,905,733**	**1,167,200**	10,846,341	49,883,876	4,659,746
حكومي وقطاع عام	**135,204,195**	**97,537,011**	**1,218,851**	29,957,802	8,463,880	–
أخرى	**101,164,971**	**35,459,555**	**784,767**	12,969,445	9,116,099	24,064,000
	554,480,558	**381,997,077**	**7,462,328**	397,696,682	238,225,805	39,011,011
حقوق المساهمين	**–**	**172,483,481**	**–**	–	159,470,877	–
	554,480,558	**554,480,558**	**7,462,328**	397,696,682	397,696,682	39,011,011

18 مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التغلب في معدلات العوائد العالمية على الأدوات المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر بصورة غير مباشرة على قيمة موجودات البنك وأسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدودا لقيمة المخاطر المكن تقبلها. تقوم لجنة موجودات ومطلوبات البنك بمراقبتها بصورة منتظمة.

18.1 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيرات في أسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدودا لمبلغ ونوعية الإستثمارات المكن قبولها. ويتم مراقبة هذا باستمرار من قبل لجنة إستثمارات البنك.

إن التأثير على الدخل (نتيجة للتغيرات في القيم العادلة للإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة ضمن الأرباح أو الخسائر) فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة في أسعار الأسهم، وهي كالتالي:

	2008			
	التغير في سعر	التأثير على صافي الربح	التغير في سعر	التأثير على صافي الربح
	%	دينار بحريني	%	دينار بحريني
مسعرة:				
دول مجلس التعاون الخليجي	**10**	**404,564**	**(10)**	**(404,564)**
غير مسعرة	**10**	**11,288,386**	**(10)**	**(11,288,386)**

	2007			
	التغير في سعر	التأثير على صافي الربح	التغير في سعر	التأثير على صافي الربح
	%	دينار بحريني	%	دينار بحريني
مسعرة:				
دول مجلس التعاون الخليجي	10	1,026,589	(10)	(1,026,589)
غير مسعرة	10	5,133,222	(10)	(5,133,222)

18 مخاطر السوق (تتمة)

18.2 مخاطر معدل الربح

يتعرض البنك لتقلبات في معدلات الفائدة على موجوداته ومطلوباته. يقوم البنك بإثبات دخل بعض موجوداته المالية على أساس التناسب الزمني. لقد وضع البنك حدود لمخاطر معدل الربح وتتم مراقبة هذه المخاطر بصورة مستمرة من قبل لجنة موجودات ومطلوبات البنك.

يدير البنك التعرضات لتأثيرات العديد من المخاطر المرتبطة بتقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح على مركزه المالي وتدفقاته النقدية.

إن التأثير على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في معدلات عائد الربح، والتي تؤثر على كل من الموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة عائمة والموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة ثابتة بتواريخ إستحقاق أقل من سنة واحدة هي كالتالي:

	2008			
	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح دينار بحريني	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح دينار بحريني
دولار أمريكي	0.25	506,153	(0.25)	(506,153)
دينار بحريني	0.25	1,656,026	(0.25)	(1,656,026)

	2007			
	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح دينار بحريني	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح دينار بحريني
دولار أمريكي	1	233,879	(1)	(233,879)
دينار بحريني	1	361,379	(1)	(361,379)

18.3 مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز حسب العملة، ويتم مراقبة المراكز بشكل دوري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعة.

إن جزءا هاما من موجودات ومطلوبات البنك هي بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي. لدى البنك صافي التعرضات الجوهرية التالية بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر:

	2008 دينار بحريني	2007 دينار بحريني
دولار الأمريكي	17,090,387	12,150,234
ريال سعودي	57,553,210	10,889,630

إن التأثير على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في أسعار صرف العملات هي كالتالي:

	2008			
	تغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح دينار بحريني	تغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح دينار بحريني
دولار أمريكي إلى دينار بحريني	1	170,904	(1)	(170,904)

	2007			
	تغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح دينار بحريني	تغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح دينار بحريني
دولار أمريكي إلى دينار بحريني	1	121,502	(1)	(121,502)

19 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة البنك على الوفاء بمطلوباته عندما يحين موعد استحقاقها. مخاطر السيولة قد تكون بسبب إختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نضوب مصادر التمويل. ولتقليل هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والإبقاء على رصيد النقد وما في حكمه والأوراق المالية الجاهزة للتداول في السوق. يتم مراقبة مراكز السيولة بصورة مستمرة من قبل لجنة موجودات ومطلوبات البنك.

يلخص الجدول أدناه بيان الإستحقاق المتوقع لموجودات ومطلوبات البنك كما في 31 ديسمبر 2008 و2007:

	لغاية ثلاثة أشهر *دينار بحريني*	*من 3 أشهر إلى سنة واحدة* *دينار بحريني*	*من 1 إلى 5 سنوات* *دينار بحريني*	*أكثر من 5 سنوات* *دينار بحريني*	*المجموع* *دينار بحريني*
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	83,533,981	–	–	–	83,533,981
صكوك مصرف البحرين المركزي	–	6,620,000	24,475,000	–	31,095,000
مرابحات لدى البنوك	87,167,449	–	–	–	87,167,449
مرابحات	29,807,777	16,005,000	26,555,359	115,609	72,483,745
إجارة منتهية بالتمليك	6,022,862	3,892,912	26,505,879	5,109,131	41,530,784
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	–	–	116,929,500	–	116,929,500
إستثمارات في شركة زميلة	–	–	–	8,011,913	8,011,913
إستثمارات عقارية	–	–	–	1,177,528	1,177,528
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدما	20,055,603	256,556	720,670	–	21,032,829
ممتلكات ومعدات	–	–	2,583,796	–	2,583,796
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	–	19,715,428	69,218,605	–	88,934,033
	226,587,672	**46,489,896**	**266,988,809**	**14,414,181**	**554,480,558**
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة					
مرابحات من البنوك	–	–	32,880,685	–	32,880,685
مرابحات من غير البنوك	–	97,980,280	191,024,490	–	289,004,770
حسابات جارية للعملاء	–	–	3,231,303	–	3,231,303
مطلوبات أخرى	10,182,013	573,360	186	–	10,755,559
حسابات الاستثمار المطلقة	–	–	46,124,760	–	46,124,760
	10,182,013	**98,553,640**	**273,261,424**	**–**	**381,997,077**

19 مخاطر السيولة (تتمة)

	31 ديسمبر 2007				
	لغاية ثلاثة أشهر	*من 3 أشهر إلى سنة واحدة*	*من 1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*المجموع*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	15,173,663	–	–	–	15,173,663
صكوك مصرف البحرين المركزي	1,560,000	–	18,820,000	–	20,380,000
مرابحات لدى البنوك	224,074,527	376,366	–	–	224,450,893
مرابحات	13,862,210	5,524,705	13,134,684	120,000	32,641,599
إجارة منتهية بالتمليك	107,861	631,093	8,561,767	1,135,142	10,435,863
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	–	–	62,735,696	–	62,735,696
إستثمارات في شركة زميلة	–	–	–	8,171,142	8,171,142
إستثمارات عقارية	–	1,177,528	–	–	1,177,528
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدما	9,632,557	56,096	810,216	6,177	10,505,046
ممتلكات ومعدات	–	–	2,979,252	–	2,979,252
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	–	9,024,000	–	–	9,024,000
	264,410,818	16,789,788	107,041,615	9,432,461	397,674,682
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة					
مرابحات من البنوك	–	64,102,356	32,880,685	–	96,983,041
مرابحات من غير البنوك	–	–	106,908,709	–	106,908,709
حسابات جارية للعملاء	–	5,688,686	–	–	5,688,686
مطلوبات أخرى	8,625,257	51,683	176,844	–	8,853,784
حسابات الاستثمار المطلقة	–	–	19,769,585	–	19,769,585
	8,625,257	69,842,725	159,735,823	–	238,203,805

19 مخاطر السيولة (تتمة)

يوضح الجدول أدناه بيان إستحقاق موجودات ومطلوبات البنك بناءا على الإلتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة كما في 31 ديسمبر 2008 و2007.

	31 ديسمبر 2008				
	لغاية ثلاثة أشهر	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة					
مرابحات من البنوك	32,880,685	–	–	–	32,880,685
مرابحات من غير البنوك	218,957,897	68,928,893	1,117,980	–	289,004,770
حسابات جارية للعملاء	3,231,303	–	–	–	3,231,303
حسابات الاستثمار المطلقة	46,124,760	–	–	–	46,124,760
إرتباطات تمويلية غير مسحوبة	–	2,434,840	–	–	2,434,840
إرتباطات إستثمارية غير مسحوبة	–	777,766	4,249,722	–	5,027,488
ربح مستحق من عقود التمويل	–	1,213,866	–	–	1,213,866
	301,194,645	73,355,365	5,367,702	–	379,917,712

	31 ديسمبر 2007				
	لغاية ثلاثة أشهر	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة					
مرابحات من البنوك	96,983,041	–	–	–	96,983,041
مرابحات من غير البنوك	101,975,729	4,932,980	–	–	106,908,709
حسابات جارية للعملاء	5,688,686	–	–	–	5,688,686
حسابات الاستثمار المطلقة	–	19,769,585	–	–	19,769,585
إرتباطات تمويلية غير مسحوبة	–	6,409,746	–	–	6,409,746
إرتباطات إستثمارية غير مسحوبة	–	25,510,000	7,091,265	–	32,601,265
ربح مستحق من عقود التمويل	–	1,227,578	–	–	1,227,578
	204,647,456	57,849,889	7,091,265	–	269,588,610

31 ديسمبر 2008

20 معلومات قطاعات الأعمال

معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة البنك إلى أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

- **الخدمات المصرفية** – يقوم أساسا بإدارة الحسابات الإستثمارية المشاركة في الأرباح توافقا مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تقديم العقود التمويلية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويقدم خدمات إسلامية أخرى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يشمل هذا القطاع على الخدمات المصرفية للشركات، الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات.
- **الخزانة** – يقوم أساسا بتقديم خدمات أسواق الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، خدمات التجارة والخزانة متضمنة مرابحات السلع قصيرة الأجل.
- **الإستثمارات** – يقوم أساسا بإدارة المحافظ المملوكة من قبل البنك ويقوم بخدمة عملاء البنك بتقديم منتجات إستثمارية وإدارة الصناديق وتقديم إستثمارات بديلة.
- **رأس المال** – يدير رأس مال البنك غير المستخدم عن طريق إستثماره في الأدوات المالية ذات جودة عالية ويتكبد جميع مصروفات إدارة هذه الاستثمارات وإحتساب المصروفات المتعلقة بنظم الحوكمة.

هذه القطاعات هي الأساس الذي يبني عليه البنك تقاريره حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية. المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب معدلات السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية. تكاليف التحويل هي على أساس المعدل المجمع والذي يساوي تقريبا تكلفة الأموال.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008:

	الخدمات المصرفية دينار بحريني	الخزانة دينار بحريني	الإستثمارات دينار بحريني	رأس المال دينار بحريني	المجموع دينار بحريني
الدخل التشغيلي	12,358,078	1,363,925	11,360,600	12,518,655	37,601,258
نتيجة القطاع	8,053,899	131,570	8,111,172	9,246,040	25,542,681
معلومات أخرى					
موجودات القطاع	111,419,675	206,307,380	164,730,985	72,022,518	554,480,558
مطلوبات وحقوق المساهمين حسب القطاع	332,442,317	41,505,053	1,000,000	179,533,188	554,480,558

31 ديسمبر 2007

	الخدمات المصرفية دينار بحريني	الخزانة دينار بحريني	الإستثمارات دينار بحريني	رأس المال دينار بحريني	المجموع دينار بحريني
الدخل التشغيلي	11,832,171	866,524	11,184,478	8,829,000	32,712,173
نتيجة القطاع	8,000,973	51,399	8,335,463	6,761,159	23,148,994
معلومات أخرى					
موجودات القطاع	42,574,473	175,158,216	84,587,099	95,376,894	397,696,682
مطلوبات وحقوق المساهمين حسب القطاع	126,635,534	104,044,820	23,241,303	143,775,025	397,696,682

20 معلومات قطاعات الأعمال (تتمة)

معلومات قطاعات الأعمال الثانوية

يعمل البنك بشكل أساسي في دول مجلس التعاون ويحصل على جميع الإيرادات التشغيلية ويتحمل كافة المصروفات التشغيلية في دول مجلس التعاون.

21 موجودات الأمانة

بلغت الصناديق تحت الإدارة في نهاية السنة [25,000,000 دينار بحريني] (2007: 26,202,212 دينار بحريني). هذه الموجودات محتفظ بها بصفة الأمانة ولا يتم إدراجها في الميزانية.

22 هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من أربعة علماء يقومون بمراجعة امتثال البنك للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية والفتاوى الخاصة والتعليمات والإرشادات الصادرة. تتضمن مراجعتهم فحص الأدلة المتعلقة بالتوثيق والإجراءات المتبناة من قبل البنك للتأكد من أن أنشطتها تدار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

23 القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية للبنك لا تختلف جوهريا عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2008 و2007.

24 الإيرادات والمصروفات المحظورة في الشريعة الإسلامية

في 31 ديسمبر 2008، قام البنك باستلام دخل من مؤسسات غير إسلامية بإجمالي 2,767 دينار بحريني (2007: 151 دينار بحريني). هذه الأموال تم الإحتفاظ بها كمبالغ مستحقة الدفع لمؤسسات خيرية حيث أنها محظورة بموجب قانون الشريعة الإسلامية.

25 الواجبات الاجتماعية

أدى البنك خلال السنة واجباته الاجتماعية وذلك من خلال نفقات صندوق الزكاة والصدقات وتبرعات القرض الحسن وذلك من خلال تبرعاته للأعمال الخيرية. خلال السنة تكبد البنك مبلغ 536,084 دينار بحريني (2007: 35,100 دينار بحريني) على حسابات التبرعات الخيرية.

26 الزكاة

بلغت الزكاة المستحقة الدفع 1,437,774 دينار بحريني للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2008 منها 822,525 دينار بحريني، يمثل الزكاة المستحقة على الإحتياطي القانوني والإحتياطي العام وأرصدة الأرباح المبقاة للسنة 2008، مستحقة الدفع من قبل البنك. الرصيد المتبقي للزكاة البالغ 615,249 دينار بحريني (2007: 3,522,047 دينار بحريني) أو بواقع 0,51 فلس (2007: 2,94 فلس) للسهم مستحق الدفع من قبل المساهمين.

27 رأس المال

يتم مراقبة كفاية رأس مال البنك بإستخدام إرشادات ونسب موضوعة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والمعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي. بصورة أساسية، إن الهدف الرئيسي لإدارة رأس مال البنك هو التأكد من أنها تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال. لقد التزم البنك بالكامل بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2008 و31 ديسمبر 2007.

يتم احتساب نسبة مخاطر الموجودات للبنك وفقا لإرشادات كفاية رأس المال "بازل II" المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي كما يلي:

	2008	*2007*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*
قاعدة رأس المال (فئة 1)	**107,989,000**	126,809,000
التعرض المرجح لمخاطر الإئتمان	**393,251,000**	208,682,000
التعرض المرجح لمخاطر السوق	**3,213,000**	775,000
التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية	**40,410,000**	50,888,000
مجموع التعرض المرجح للمخاطر	**436,874,000**	260,345,000
كفاية رأس المال	**% 24,7**	% 48,7
الحد الأدنى المطلوب	**12,0%**	12,0%

28 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لكي تتناسب مع عرض السنة الحالية. إن إعادة التصنيف هذا لم يؤثر على صافي الدخل أو حقوق المساهمين المسجلين مسبقا.